PROVISIONAL

S/PV.2503
15 December 1983

ARABIC

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة بعد الالفين والخمسمائة

المعقودة بالمقر، في نيويورك،
يوم الخميس ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٣، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس:	السيد فان ديرستويل	(هولندا)
الأعضاء:	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	السيد ترويانوفسكي
	الاردن	السيد القصراوى
	باكستان	السيد شاه نواز
	بولندا	السيد ناتورف
	توغو	السيد اميغا
	زائير	السيد كيبولونغو موكامبيلوا
	زمبابوى	السيد ماشينغادزى
	الصين	السيد يانغ هوشان
	غيانا	السيد سينكلير
	فرنسا	السيد دى لا بارى دى نانتوى
	مالطة	السيد غاوتشي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السير جون طومسون
	نيكاراغوا	السيد إيكازا غيارد
	الولايات المتحدة الامريكية	السيد ليخنستاين

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى. وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات، وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه.

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٠٠

الاعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بما ان هذه هي الجلسة الاولى التي يعقدها مجلس الأمن في هذا الشهر ، اود في مستهل الجلسة ان اعرب عن تقديري لصاحب السعادة السيد فيكتور غاوتشي ، الممثل الدائم لمالطة لدى الامم المتحدة، لما تحلى به من مهارة دبلوماسية كبيرة وكياسة لدى تصريفه اعمال المجلس خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي . انه في ادائه لمهامه ، قدم مرة ثانية الدليل على قدراته الفائقة .

إقرار جدول الأعمال

اقر جدول الأعمال .

الحالة في قبرص

تقرير الامين العام عن عمليات الامم المتحدة في قبرص (S/16192)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اود ان احيط اعضاء المجلس علما بأنني تلقيت رسائل من ممثلي تركيا وقبرص واليونان يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في المناقشات المتعلقة بالبند المدرج في جدول اعمال المجلس . ووفقا للممارسة المتبعة ، اعتزم دعوتهم للاشتراك في المناقشات دون ان يكون لهم حق التصويت وفقا لاحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

ونظرا لعدم وجود اى اعتراض ، تقرر ذلك .

بناء على دعوة الرئيس قام السيد كيرجا (تركيا) والسيد موشوتاس (قبرص) والسيد دونتاس (اليونان) بشغل المقاعد المخصصة لهم على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اود ان اذكر بأن اعضاء المجلس قد وافقوا خلال المشاورات التي اجراها المجلس ، على دعوة السيسد نيل اتالاى وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت . وما لم اسمع اعتراضا ، سوف اعتبر ان المجلس يقرر دعوة السيد اتلاى وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت .

ونظرا لعدم وجود اى اعتراض ، تقرر ذلك .

وسوف اقوم في الوقت المناسب بدعوة السيد اتلاى ليشغل مقعدا على طاولة المجلس ويدلي ببيانه .

يبدأ المجلس الآن نظره في البند المدرج في جدول اعماله . ومعروض على اعضاء المجلس تقرير الامين العام عن عمليات الامم المتحدة في قبرص في الفترة الواقعة من ١ حزيران/يونيه حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ (S/16192 and Add.1) . ومعروض على اعضاء المجلس ايضا مشروع قرار (S/16217) ، اعد خلال المشاورات التي اجراها المجلس . وانني افهم ان المجلس على استعداد للبدء بالتصويت على مشروع القرار المعروض علينا . وما لم اسمع اعتراضا ، فاني اطرح مشروع القرار للتصويت الآن .

ونظرا لعدم وجود اى اعتراض ، تقرر ذلك .

اجرى التصويت برفع الايدى .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الاردن ، باكستان ، بولندا ، توغو ، زائير ، زمبابوى ، الصين ، غيانا ، فرنسا ، مالطة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، نيكاراغوا ، هولندا ، الولايات المتحدة الامريكية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : الاصوات المؤيدة ١٥ صوتا وبهذا يكون مشروع القرار قد اعتمد بالاجماع ، بوصفه القرار ٥٤٤ (١٩٨٣) .

المتكلم الاول هو ممثل باكستان ، واعطيه الكلمة .

السيد شاه نواز (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسعدني اكبر سعادة ان اغتنم هذه الفرصة ، بادئ ذى بدء ، لاهنئكم على تبوئكم منصب رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الاول/ديسمبر . وقد اضفيتم على المجلس طيلة الاسبوعين الماضيين قيادة تبعث على الاعجاب ومشورة ممتازة . وانا لعلى يقين انه بفضل خبرتكم الواسعة كدبلوماسي ورجل دولة وما تضفونه من مزايا على منصب الرئاسة ، بوصفكم وزيرا سابقا للخارجية في حكومة بلادكم سوف يتمكن مجلس الأمن من الاضطلاع بمسؤولياته والقيام بمهامه بنجاح كبير خلال هذا الشهر .

واود ايضا ان اعرب عن خالص تقديرى للسفير غاوتشي ، ممثل مالطة ، على الطريقة الممتازة التي ادار بها اعمال المجلس في الشهر الماضي .

وقد طلبت الكلمة هنا لأقدم تعليلا للتصويت بعد التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/16217 الذى اعتمد لتوه بوصفه قرار مجلس الأمن ٥٤٤ (١٩٨٣) .

وكان الشغل الشاغل لوفد بلادى طيلة المشاورات غير الرسمية ، التي تمت تحت رئاستكم بشأن الموضوع ، هو تعزيز توافق الآراء في المجلس بشأن مشروع قرار يضمن اكبر درجة من التعاون بين الاطراف المعنية ويسهل المهمة الفعالة التي تؤديها قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، وتعضيد جهود الامين العام في مواصلة مساعيه الحميدة للتوصل الى تسوية سياسية لمسألة قبرص .

وقد اتيحت لوفد بلادى الفرصة لابداء بعض الملاحظات تحقيقا لهذا الهدف ، لاسيما بشأن ديباجة مشروع القرار ، التي اكد فيها على الحاجة الى ادخال المزيد من التعديلات عليه بالتشاور مع الاطراف المعنية بغية ضمان اتفاقهم الواسع على هذا القرار الاجرائي والهام .

ومما يؤسف له ان الفقرتين الثالثة والرابعة من ديباجة مشروع القرار ، الذى طرح للتصويت ، واللتين اعترض عليهما ممثل القبارصة الاتراك بقيتا دون تغيير ، بينما عدلت الفقرة الثانية من الديباجة لتشير الى ان مشروع القرار يفتقر الى اتفاق الاطراف المعنية في

الرأى . لذلك ، هذه هي المرة الاولى التي يعتمد فيها المجلس مشروع قرار بشأن قـــوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص لا يحظى بموافقة جميع الاطراف المعنية . وهذا ليس بسبب وجود اية تحفظات ازاء تمديد ولاية القوة ، ولكن لأن القرار يحتوى على بعض العناصر غير المقبولة لدى طرف من الاطراف .

وقد اقترح وفد بلادي أيضا، أثناء المشاورات غير الرسمية، حذف الاشارة الى "القرارات الأخرى ذات الصلة" في الفقرة الرابعة من الديباجة لأنها تشمل ضمنا القرار ٥٤١ (١٩٨٣) الذي صوتنا ضده ورفضته الطائفة القبرصية التركية. فمثل هذه الاشارة تشير ضغينة الطائفة القبرصة التركية وتضر بمهمة قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم.

كما أن مشروع القرار يشوبه عيب آخر. فعلى خلاف مشاريع القرارات السابقة، فانه لم يشر الى المحادثات بين الطائفتين والاتفاقات الهامة التي تم التوصل اليها بشأن موضوع قبرص، سواء في اطار الأمم المتحدة أو خارجها. فعندما بحث مجلس الأمن قضية قبرص في تشرين الثاني/نوفمبر، اعترضت باكستان على القرار ٥٤١ (١٩٨٣) وذلك بالتحديد لأنه ابتعد عن موقف التأييد والتشجيع للمحادثات بين الطائفتين الذي حافظ عليه مجلس الأمن عبر السنوات.

لذلك، فان عدم ايراد أية اشارة الى المحادثات بين الطائفتين وكذلك الاشارة المستمرة الى القرارات الأخرى ذات الصلة في الفقرة الرابعة من الديباجة، لم يجعلا مشروع القرار مقبولا تماما من وجهة نظرنا.

ان ما كان مطلبا هو قرار اجرائي بسيط. فالعناصر التي هي موضع خلاف كان يمكن الاستغناء عنها بسهولة. ومن المؤسف أن ذلك لم يتم وان مشروع القرار الذي ظهر نتيجة مشاوراتنا تضمن عناصر ليست لها علاقة مباشرة بمسألة تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص.

ومع ذلك، صوتنا لصالح مشروع القرار للتأكيد على الأهمية التي نعلقها على دور الأمم المتحدة في صيانة السلم وعلى فائدة استمرار وجود قوة الأمم المتحدة في قبرص، في تيسير حل قضية قبرص.

ويحدونا الأمل في أن تستمر الأطراف المعنية في التعاون مع قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل باكستان على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

المتكلم التالي هو ممثل قبرص، وأعطيه الكلمة.

السيد موشوتاس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني ويسعدني أن أتقدم اليكم ، سيدي الرئيس ، بالتهنئة الحارة على تبوئكم المنصب السامي لرئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر ، وأن أعرب لكم عن تقديرحكومة بلادي العميق للكفاءة والفعالية واللياقة الممتازة التي أدرتم بها المشاورات المتصلة بتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص . ان خبرتكم الدبلوماسية الواسعة وحنكتكم تضمنان لنا أن نخرج من بحث هذا البند المطروح أمام المجلس بنتيجة ايجابية . وانه لمما يبعث على ارتياحنا أن نرى على مقعد رئاسة مجلس الأمن ممثل هولندا ، البلد الذي تربطه ببلادي علاقات صداقة وعلاقات وثيقة .

ونتقدم بالتهنئة أيضا لسلفكم ، السفير فيكتور غاوتشي ، ممثل مالطة ، البلد الصديق المجاور في البحر الأبيض المتوسط الذي نشاركه تطلعات مشتركة ومصير مشترك . ان الطريقة العظيمة التي أدار بها مهامه السامية بوصفه رئيسا لمجلس الأمن خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر ، عندما نظر الأعضاء في محاولة تقطيع أوصال بلادي من قبل تركيا ، تعد تشريفا لبلاده وله شخصيا .

توجد في مسار التاريخ الانساني لحظات متوهجة من التقدم ، ولكن توجد فيه أيضا ساعات من التأخر . وقد مرت احدى هذه الساعات في بلادي خلال الولاية الأخيرة الممتدة ستة أشهر لقوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص . ان تركيا ، باحتقار وتجاهل للميثاق والقرارات الملزمة الصادرة عن مجلس الأمن وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، حاولت في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ،على طريقة ايان سميث ، ان تختتم العدوان الذي ارتكبته ضد قبرص، في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٧٤ بما يسمى اعلان الاستقلال لمناطق الجمهورية التي تقع تحت الاحتلال العسكري التركي .

ان هذه الجريمة البغيضة التي ترمي الى تقطيع أوصال قبرص، قد صدمت الرأي العام العالمي وأثارت تنديدا له ما يبرره لهذا الاجراء التركي من قبل جميع الدول والعديد من المنظمات الدولية . ان اعلان دولة قبرصية تركية مستقلة عمل جديد وأكثر شؤما من أعمال العدوان الموجهة مباشرة ضد السلامة الاقليمية لقبرص، ووحدتها واستقلالها يهدف الى تقسيم الجزيرة وتدمير هويتها ووجودها التاريخي عبر العصور . وقد جاء في البيان العلني الصادر باسم امينا العام ، السيد خافيير بيريز دي كويبار ، ما يلي :

"ان الأمين العام يأسف بالغ الأسف لاعلان قيام جمهورية تسمى "الجمهورية التركية لقبرص الشمالية" . ويعتبر أن هذه الخطوة تتعارض مع قرارات مجلس الأمن بشأن قبرص ، وتخالف الاتفاقات التي تم التوصل اليها على مستوى عال في ١٩٧٧ و ١٩٧٩ . ومن الأكيد أن ذلك سوف يؤثر تأثيرا عكسيا على الحالة في قبرص ، وسوف يعقّد من جهود الأمين العام من أجل التوصل الى تسوية عادلة ودائمة متفق عليها لمشكلة قبرص في اطار بعثة المساعي الحميدة التي كلفه بها مجلس الأمن" . (S/PV.2497 ص ـ ٧ ، ٨) .

وفي الرسالة الموجّهة الى المؤتمر الاسلامي الذى عقد في داكا في الفترة من ٦ الى ٨ كانون الأول/ديسمبر ، أكد الأمين العام أن :

"هذا الاعلان قد زاد حتما من التوتر في الجزيرة ، وعرقل جهود الأمم المتحدة الرامية الى التوصل الى تسوية متفق عليها لمشكلة قبرص".

ان عدم شرعية هذا الاعلان واضحة تماما . فما يسمى الجمهورية التركية لقبرص الشمالية هو كيان زائف غير شرعي ، نجم عن العدوان ، وأقامته تركيا باعتباره عميلا لها في المنطقة المحتلة . اذ ليس لهذا الكيان ، من الناحية القانونية والأخلاقية والسياسية ،أى اقليم تابع له الا المناطق التي تسيطر عليها قوات الاحتلال التركية ، لأن هذه القوات اقتلعت بشكل جماعي السكان المحليين من القبارصة اليونانيين الذين يمثلون ٨٠ في المائة من السكان في هذه المنطقة وأتت بمستوطنين غرباء من تركيا ذاتها لتسكنهم في منازل وأراضي الذين طردتهم . ان هذا الكيان الزائف الذى تؤيده تركيا هو ، وأكرر ، وليد العدوان على القبارصة اليونانيين واغتصاب ممتلكاتهم ، وهو أيضا نتيجة لاستمرار الأعمال الاجرامية ضد بلدى وشعبى . ان معناه الحقيقي انه محاولة خبيثة من قبل تركيا لاضفاء صفة الديمومة على طردها الابادى للقبارصة اليونانيين من المنطقة المحتلة ، وقطعا لنهب منازل وديار أجدادهم على نحو صلف ، لا يمكن ، ولا ينبغي التغاضي عنه في مجتمع العالم المتحضر في عهد الأمم المتحدة . ولذلك ، من غير المعقول أن تقوم أية دولة عضو في الأمم المتحدة بتحمل عار الاعتراف بهذه الدولة التي صنعتها الجرائم الدولية التي لا يوجد لها مثيل .

ان حكومة تركيا ، التي استحقت مكانها بجدارة بين أكثر النظم الرجعية في العالم ، ارتكبت في فترة الستة أشهر قيد النظر سلسلة من العطيات غير المشروعة وصلت الى ذروتها في محاولة الانفصال الرامية الى تقطيع أوصال بلدي ، وتقسيم ما أقيم على انه غير قابل للتقسيم ، ولضم جزء منه الى تركيا . ومن الواضح بجلاء الآن لأولئك الذين ما كانوا ليصدقوا ذلك ، ان مقصد تركيا النهائي كان دوما مقصدا توسعيا يرمي الى ضم جزء من قبرص .

ان رئيس الوزراء التركي المنتخب ، السيد أوزال ، قد كشف في بيانه الأخير بشكل قاطع وصريح عن مخططات تركيا التوسعية في قبرص . ان البيان الذى يذكر فيه أن قبرص " خنجر مغروس في أحشاء تركيا " وأن " قبرص ، التي تبعد مسافة ٤٠ ميلا فقط عن ساحل تركيا الجنوبي ، تعد ذات أهمية خاصة بالنسبة لأمن الأمة " وأنه " اذا ما تمت السيطرة عليها من جانب قوة معادية كان ذلك امرا خطيرا الى اقصى حد " ، فان هذا البيان يكشف عن الخطط التي تعدها تركيا ضد دولة عضو في الأمم المتحدة ، ويكمل الصورة لبلد تزعم لنفسها علانية أراض وأقاليم دولة أخرى .

ان مثل هذه البيانات ، كما قال رئيس جمهورية قبرص السيد سبيروس كبريانو ، لا تتعارض مع جميع مفاهيم القانون الدولي وتنتهك قواعده فحسب ، ولكنها تفضح أيضا الدعاية التركية التي تتحجج على الدوام بذريعة حماية القبارصة الأتراك ، بينما يكمن هدفها الحقيقي طوال الوقت في تقويض دولة قبرص وتقسيم الجزيرة .

ان ذريعة حماية القبارصة الأتراك قد تخلى عنها الآن القادة الأتراك أنفسهم ، وهم يعترفون في بياناتهم الوقحة ، أن سياستهم يكمن وراءها التوسع وليس النهوض بمصالح الطائفة القبرصية التركية .

ومع ذلك ، فان مما يشجعنا كثيرا أنه يبدو أن البشرية قد أدركت الخطط والأهداف الحقيقية لتركيا . وهذا يتجلى بوضوح في الادانة العالمية لآخر مظهر من مظاهر سياسة التوسع التركية .

ان هذه الادانة ، مع ذلك ، يجب أن تتخذ قالبا عمليا ، حتى يكون من الممكن تحقيق هدف عكس المحاولة غير الشرعية لاقتطاع جزء من أراضي جمهورية قبرص ، وحتى يتم وضع حد نهائي لخطط الضم التركية التي تعتبر معادلة لالغاء القانون والنظام الدوليين ، وتشكل خطرا حقيقيا على السلم والأمن في المنطقة .

ان حجج تركيا التافهة بأن الحركة الانفصالية نابعة بحرية من القبارصة الأتراك الذين يعيشون في الشمال ، قد لقيت الازدراء الدولي الذى تستحقه . فان تركيا تمشيا مع سياستها التقسيمية والانفصالية ، هي التي صممت هذا العمل البغيض ودبرته

واضطلعت به ضد وحدة قبرص وسلامة أراضيها . ولقد كانت تركيا هي التي حركت النظام العميل للسيد دنكتاش الذى قام ، على سبيل الاستجابة المطلقة لما يمليه عليه أسياده ، بالتصرف بما يتمشى تماما مع مذاهبه البانتوستانية .

وفضلا عن ذلك ، فان الحجة التركية القائلة بأن الطائفة القبرصية التركية في المنطقة يمكن أن تمارس حق تقرير المصير تعد حجة زائفة للغاية . أولا ، انها تشويه لذلك المبدأ السامي المكرس في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) ، والذى ينبغي أن يمارسه الشعب أو الاقليم بمجموعه ، وليس على أساس المعايير الفئوية والدينية والطائفية أو العرقية . ثانيا ، ان الحقيقة هي أن هذه الطائفة لا يمكنها أن تمارس مثل هذا الحق على جزء من أراضي قبرص، التي لم تكن فيها على الدوام سوى أقلية صغيرة ، بينما الأغلبية الكبرى - ٨٠ في المائة - تجرى ، كما أوضحنا من قبل ، ابادتها ويجرى احلال الغير محلها بقوة السلاح على يد الأتراك الذين قدموا من الأناضول والقوات العسكرية التركية المحتلة .

ان الحجة التركية القائلة بأن هناك شعبين في قبرص هو موقف غير مقبول ويتعذر الدفاع عنه . ان في قبرص ، كما في العديد من البلدان الأخرى ، أناسا ينتمون الى أكثر من عنصر واحد . ان بعضهم من عنصر يوناني والبعض الآخر من عنصر تركي . كما أن هناك آخرين من عناصر أرمنية ومارونية ولاتينية ، وجميعهم يشكلون جزءا قيما لا يتجزأ من شعب واحد ، وفي بلد واحد لا يمكن تقسيمه . ان التقسيم القسرى الحالي لشعبنا الذى تم على أسنة الحراب التركية ليس حقيقة ؛ انه تقسيم مصطنع . ولكن حتى لو افترض المرء أن الطائفة القبرصية التركية التي يبلغ تعدادها ١٢٠ ألف شخص ، والتي أرغمها المحتل على الاقامة في الشمال ، هي شعب منفصل وأنه يمكنها أن تمارس بشكل منفصل ذلك الحق في تقرير المصير - وهذا ليس هو الحال - فان هذه الطائفة ترزح في الوقت الحاضر تحت الاحتلال والسيطرة الأجنبية ، شأنها شأن بقية شعبنا . ان وجود القوات التركية التي يبلغ تعدادها ٣٥ ألف جندى ، والمستوطنين الاتراك الذين

يبلغ تعدادهم ٥٠ ألفا ، والذين استقدموا من تركيا ، واستمرار نير الاحتلال ، لا يشكلان الشروط المسبقة اللازمة للممارسة الحرة لارادة الطائفة القبرصية التركية .

ونتيجة لهذا العمل غير الشرعي الذى اضطلعت به تركيا ، فان مجلس الأمن ، في قراره ٥٤١ (١٩٨٣) ، بتاريخ ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ ، قد نـدد بعبارات قاطعة باعلان الفصل المتعمد لجزء من جمهورية قبرص ، وانشاء ما يسمى " بالجمهورية التركية القبرصية الشمالية " واعتبره باطلا من الناحية الشرعية . وقد طلب مجلس الأمن من جميع الدول أن تمتنع عن الاعتراف بهذا الكيان الزائف ، وأهم من ذلك ، فقد طالب بسحب هذا الاعلان وبالتنفيذ العاجل والفعال قراريه ٣٦٥ (١٩٧٤) ، و٣٦٧ (١٩٧٥) . ان القرار ، بالاضافة الى ذلك ، قد رجا الأمين العام أن يواصل مهمة مساعيه الحميدة بغية احراز تقدم نحو تسوية عادلة ودائمة للمشكلة في أقرب وقت ممكن .

وفي محفل دولي آخر ، قام رؤساء دول أو حكومات بلدان الكومنولث بادانة اعلان السلطات القبرصية التركية الصادر في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ، والذى يقضي بانشاء دولة منفصلة في شمالي قبرص في المنطقة الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي . وأيدوا تمام التأييد قرار مجلس الأمن ٥٤١ (١٩٨٣) ، مندين بهذا الاعلان بوصفه باطلا من الناحية الشرعية ، وجددوا نداءهم بعدم الاعتراف به وسحبه على الفور . وقد طلبوا أيضا الى جميع الدول أن تمتنع عن تسهيل الأمور أمام الكيان الانفصالي غير الشرعي وعن مساعدته بأية طريقة كانت . لقد اعتبروا هذا العمل غير الشرعي تحديا للمجتمع الدولي وطالبوا بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بمسألة قبرص . وقد تعهد رؤساء حكومات الكومنولث بتقديم تأييدهم المتجدد لاستقلال جمهورية قبرص وسيادتها وسلامتها الاقليمية ووحدتها وعدم انحيازها ، وأعربوا ، في هذا الصدد ،عن تضامنهم مع زميلهم رئيس جمهورية قبرص . وفضلا عن ذلك ، فقد اتفقوا على انشاء فريق عمل خاص للكومنولث معني بقبرص يتألف ، على مستوى عال ، من استراليا وزامبيا وغيانا والهند ونيجيريا ، وذلك للمساعدة في ضمان الامتثال لقرار مجلس الأمن ٥٤١ (١٩٨٣) .

وقد شجب محفل دولي آخر ، وهو اللجنة الوزارية للمجلس الأوروبي ، اعلان القيادة القبرصية التركية ، واعتبره باطلا من الناحية الشرعية وطالب بسحبه . وقد أعلن ، فضلا عن ذلك ، أنه لا يزال يعتبر حكومة جمهورية قبرص ، الممثلة في اللجنة الوزارية ، الحكومة الشرعية الوحيدة لقبرص .

ان تركيا ، البلد الذى دبر هذه المؤامرة والبلد الوحيد الذى اعترف بهذا الكيان غير الشرعي لتحسن فرص نجاح خططها الطويلة الأمد لضمه اليها ، تتجاهل بازدراء ، كما فعلت دائما ، الأحكام الملزمة الواردة في قرار مجلس الأمن ٥٤١ (١٩٨٣) وكل اعلانات الرأى العام العالمي الداعية الى سحب هذا الاعتراف .

لذلك فان المهمة الأولى لمجلس الأمن ، وللأمين العام أيضا ، يجب أن تكون ارغام تركيا على اتخاذ كل الخطوات الكفيلة بسحب ذلك الاعلان غير الشرعي الذى يرمي الى تقطيع أوصال دولة عضو في الأمم المتحدة .

ولقد كان الناطق الرسمي باسم الأمين العام صادقا حقا حين قال ، في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ أن :

" من الضرورى أن يعمل الطرفان على تنفيذ قرار مجلس الأمن ٥٤١ (١٩٨٣) من جميع جوانبه ، وعلى نزع فتيل التوتر في هذه المنطقة الحساسة " .

لذلك على المجلس أن يعيد في هذه المرحلة التاريخية دراسة الخطوات العملية والاجراءات التي ينبغي اتخاذها لعكس مسار هذا الاجراء غير الشرعي ولا زالة آثاره ولارغام تركيا على الالتزام بقرار المجلس . ان الانفصال المزعوم غير شرعي وغير أخلاقي ويتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات هذه الهيئة والمعاهدة الدولية المتعلقة بانشاء وضمان دولة قبرص والوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي التي تنص المادة الرابعة منها على " عدم الاعتراف بشرعية هذا الاحتلال أو الضم " .

وينبغي على مجلس الأمن أن يهب بحزم الى الدفاع عن السيادة الاقليمية للدول ووحدتها ببذل قصارى جهوده للتمسك بسيادة القانون والمبادئ المنصوص عليها في الميثاق والمضمّنة في قرارات المجلس ذات الصلة بمسألة قبرص .

وقد تكون أعمال العدوان بغيضة ، الا أنها لسوء الطالع متواترة أيضا . وان معاناة البشر من الغزو والاحتلال قد ظهرت بكل أبعادها . هذه هي المرة الأولى لعقود عديدة

التي يتخذ فيها اجراء يرمي الى تقطيع أوصال دولة عضو في الأمم المتحدة لذلك آمل أن يحكم عليّ البعض برحمة اذا ذكرت بصراحة أننا جميعا ، الأعضاء في الأمم المتحدة ، نواجه تحديا خطيرا : هل سنكون دولا لم تقم بالواجب بوضع حد لهذا العمل غير الشرعي ؟

ان مجرد شجب هذا العمل الفظيع لا يكفي . ان ما نحتاج اليه هو اتخاذ خطوات عملية حاسمة ترمي الى استعادة وحدة وسيادة قبرص الاقليمية . ان مجلس الأمن ينبغي أن ينظر أيضا في اتخاذ خطوات عملية ضد تركيا التي تتحدى أحكام الميثاق وتتجاهل بازدراء قرارات المجلس ، وبذلك تشوه بقدر أكبر مصداقية وفعالية الأمم المتحدة .

ان تركيا ، شأنها في ذلك شأن جنوب افريقيا ، تتبع منذ عام ١٩٧٤ عندما ارتكبت العدوان ضد بلادي ، سياسة تقوم على التجاهل الذي يتسم بالازدراء للقرارات الالزامية التي اتخذتها هذه الهيئة . وانها ما زالت تواصل تصعيد أعمالها غير الشرعية التي ترمي الى جني ثمار عدوانها واحتلال ما يقرب من ٤٠ في المائة من أراضي بلادي ، وتنتهك انتهاكا صارخا حقوق الانسان والحريات الأساسية لكل أبناء شعبنا . هل يمكن أن ينكر أحد أنه لم يسمح للاجئ واحد حتى الآن أن يعود الى داره وأرضه ، وأن القوات التركية لم تنسحب من بوصة واحدة من أراضي جمهورية قبرص المحتلة تنفيذا للقرار ٣٢١٢ (د - ٢٩) الذي أصبح ملزما عندما أكده قرار مجلس الأمن ٣٦٥ (١٩٧٤) ؟ وهل يمكن أن ينكر أحد أنه لم يقدم بيان بوجود أي شخص مفقود ، وأنه لم يتم التحقيق في قضية أي فرد من المئات من القبارصة المفقودين ؟

لذلك ليس أمام مجلس الأمن من خيار سوى أن يتخذ تلك الاجراءات المنصوص عليها في الميثاق لانسحاب قوات الاحتلال التركية ، والمستوطنين الأتراك من قبرص ، ولسحب الاعلان وابطال الاعتراف التركي بما يسمى الجمهورية التركية لقبرص الشمالية .

ان فائدة وهيبة الأمم المتحدة باعتبارها أداة من أدوات الحفاظ على السلم والأمن الدوليين تتعرضان للخطر . ان المبادئ النبيلة المكرسة في الميثاق انتهكتها تركيا ، والموقف يتطلب اتخاذ اجراءات علاجية من جانب المجلس .

وبأخذ هذه الأفكار والمناشدات الموجهة للمجلس في الاعتبار ، وافقت حكومتي على تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص لمدة ستة أشهر أخرى .

ورغم الولاية المحدودة لهذه القوة ، وهو أمر ثبت مع الأسف أثناء التصعيد الأخير للعدوان ضد جمهورية قبرص ، ما زلنا نعتقد أن وجود القوات لا غنى عنه ، وأن هذه القوات قامت بدور ايجابي وبنّاء في الجزيرة بضمان السلم والأمن ، وهما شرطان مسبقان لا بد منهما لايجاد تسوية سلمية .

وفي هذا الصدد وفي ضوء الدور الانساني الذى تقوم به القوة ، نعرب عن تقديرنا العميق للبلدان التي تسهم بالأموال والرجال ، وللجنرال غريندل وضباط وأفراد القوة على تفانيهم في سبيل الأمم المتحدة وقضية السلم في قبرص .

أود الآن أن أشير بايجاز الى بعض أجزاء تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في قبرص ، الوارد في الوثيقة S/16192 المؤرخة في ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ ، وبصفة خاصة الى الفقرات ٥١ و ٥٢ و ٥٣ التي تغطي اشتراكه الشخصي ومبادرته ، وفقا للقرار ٢٥٣/٣٧ المؤرخ في ١٣ أيار/مايو ١٩٨٣ . توضح القراءة المتأنية لهذه الفقرات، رغم أنها صيغت بلغة دبلوماسية ، أن رد حكومتي على استطلاعات الأمين العام قدمه رئيس جمهورية قبرص ، السيد سبيروس كيبريانو ، في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ ، وأن هذا الرد كان ايجابيا وبناء وقد وصفه الأمين العام نفسه على هذا النحو .

أولا ، قمنا بالرد في حدود الوقت الذى حدده الأمين العام .

ثانيا ، قدمنا الرد كتابة ، وهو رد رسمي .

ثالثا ، قبلنا بالاشتراك الشخصي للامين العام ومبادرته .

رابعا ، قبلنا باسلوبه القائم على وضع مؤشرات .

خامسا ، قدمنا ، مرة أخرى ، كتابة ، تحفظات واقتراحات وتعليقات محددة حسبما طلب الأمين العام أثناء لقائه برئيس بلادى في ١٤ ايلول/سبتمبر ١٩٨٣ .

وصف الأمين العام نفسه ردنا ، علنا وعن طريق بيان رسمي أدلى به الناطق الرسمي باسمه ، وبصورة شخصية الى رئيس بلادى ، بأنه " خطوة ايجابية وبناءة " .

ان الموقف التركي ، من الناحية الأخرى ، كان سلبيا منذ اليوم الذى اتخذ فيه القرار ٣٧/٢٥٣ في ١٣ أيار/مايو ١٩٨٣ .

أولا ، فقد رفضوا منذ البداية مبادرة الأمين العام . وأظهروا رفضهم بارجاء لقائهم بالأمين العام الى ما بعد ٣٠ أيلول/سبتمبر ، وهو الموعد النهائي المحدد لتلقي الرد التركي ، حتى يثبتوا أنهم التقوا به خارج اطار مبادرته .

ثانيا ، انهم لم يقدموا ردا مكتوبا .

ثالثا ، لقد رفضوا المنهج الذى وضعه الامين العام .

رابعا ، انهم لم يقدموا اقتراحات أو تعقيبات على المؤشرات على النحو الذى طلبه الأمين العام .

والواقع اننا نعرف ان السيد دنكتاش في اجتماعه مع الأمين العام قد رفض بغضب اى فكرة يكون من شأنها تنشيط هذا النهج ورفض صراحة تقديم تعليقات مكتوبة على المؤشرات الثلاثة التي قدمها الأمين العام .

وفيما يتعلق بالفقرتين ٤ه و ٥ه بشأن موضوع احتمال عقد اجتماع رفيع المستوى بين رئيس بلادى والسيد دنكتاش بناء على اعداد الامين العام تم اثبات حسن نية حكومة قبرص على نحو كاف . كما ظهر نفاق الجانب التركي والسيد دنكتاش الذى كان قد طلب هو نفسه هذا الاجتماع .

ان تقديرنا لمنصب الأمين العام وثقتنا به هما بالنسبة لنا مسألة مبدأ لا يمكن أن نحيد عنه . ان الامم المتحدة والامين العام يمثلان حجر الزاوية في سياستنا الخارجية حيث اننا ما فتئنا منذ الاستقلال نضع ثقتنا فيهما من أجل عالم أفضل ولتحقيق تسوية عادلة لمشكلتنا وقد عملنا دوما بطريقة بناءة من أجل تعزيز هذه المنظمة ومن أجل ممارسة الامين العام الكاملة لسلطته ووظائفه وولايته على النحو الذى ينص عليه الميثاق .

ان بعثاتنا الدبلوماسية في الخارج لا تحتاج الى تعليمات خاصة بتأييد كل ما من شأنه ان يعزز مجالات انشطة الامم المتحدة ومكانتها . وهذا ينطبق ايضا على المنصب الرفيع لرئيسها الادارى الذى نؤكد له تعاوننا الكامل والبناء معه في مبادرته واشتراكه الشخصي . كما نعرب له شخصيا عن تقدير حكومة قبرص وشعبها .

كما نعبر عن تقديرنا لمساعدى الامين العام الاكفاء وكيل الامين العام السيد بريان اوركوهارت والسيد جورج شيرى والسيد اولغير والسيد بيكو . وقد اسعدنا ان نعلم بتعيين السفير غوبي بمنصب رفيع في حكومة بلاده الارجنتين . وفي نفس الوقت قد اسعدتنا موافقته على مواصلة تقديم خدماته القيمة للأمين العام .

ان قبرص الصغيرة ، سواء أكانت تنزف أو ممزقة على نحو مؤقت ، وسواء لقيت مساعدة أو وقفت بمفردها ، سوف تبقى رغم هذا العمل العدواني البغيض وسوف تظل عبر التاريخ شعبا واحدا وبلدا حرا غير مقسم .

اننا نؤكد مرة أخرى مشاعر الصداقة للمواطنين القبارصة الاتراك ومصيرنا المشترك معهم . ولن ندخر أى جهد ولن نأبه بأى عقبة حتى ننجح بمساعدة هذه الهيئة المحترمة في تحرير بلدنا المشترك من نير الاحتلال التركي ونعيد توحيد شعبنا المقسم الان بقوة السلاح - في قبرص موحدة حرة ومتمتعة بسلامتها الاقليمية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اشكر ممثل قبرص على كلماته الرقيقة التي وجهها لي .

المتكلم التالي هو ممثل اليونان وأعطيه الكلمة .

السيد دونتاس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أتقدم بالشكر اليكم ، سيدى الرئيس ،والى اعضاء المجلس الآخرين لقبول طلبي بالمشاركة في هذه المناقشة وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

اسمحوا لي بادئ ذى بدء أن اهنئكم ، سيدى الرئيس ، على توليكم رئاسة مجلس الامن لشهر كانون الأول/ديسمبر . اننا نشيد بكم باعتباركم رجل سياسة اوروبيا مبجلا ودبلوماسيا خبيرا كما نشيد بالبلد الذى تمثلونه .

أود كذلك أن اغتنم هذه الفرصة لكي اهنئ الممثل الدائم لمالطة السفير غاوتشي على الطريقة الماهرة التي ادار بها أعمال المجلس خلال الشهر الماضي .

ان تجديد ولاية قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص منذ انشاء هذه القوة يقوم على اقتراح الامين العام الذى أيده مجلس الامن ، والموافقة اللاحقة من جانب حكومة قبرص التي تعبر وحدها عن سيادة جمهورية قبرص على كل الاقليم .

ان حكومة اليونان كما كان الحال في الماضي قد وافقت على اقتراح الامين العام بتجديد ولاية القوة لفترة ستة أشهر اخرى . لقد فعلت ذلك نظرا لشعورها

بالقلق العميق وادراكها التام للمخاطر المترتبة على وجود ٣٠ ألف من قوات الاحتلال التركية في اقليم قبرص . وبالرغم من الرغبة المخلصة الطبيعية لحكومة قبرص في المشاركة في التوصل الى حل عادل ودائم ،يقوم على مبادئ الديمقراطية المقبولة في العالم بأكمله فان الجانب التركي لم يكتف بعدم تقديم رد ايجابي بل فاقم ايضا الموقف باعلان ما يسمى بشبه الدولة القبرصية التركية .

ونظرا لهذه التطورات فان مجلس الامن في الفقرة ٢ من منطوق القـرار ٥٤١ (١٩٨٣) الذى اتخذ منذ اسابيع قليلة ندد بهذا الاجراء واعتبره باطلا من الناحية القانونية وطالب بسحبه . وفضلا عن ذلك فان مجلس الامن ،في الفقرة ٤ من منطـــوق القرار نفسه ،طلب من الامين العام ان يواصل مهمة المساعي الحميدة بغية احراز تقدم في اقرب وقت ممكن صوب تحقيق تسوية عادلة ودائمة في قبرص . ومن ثم فان القـرار ٥٤١ (١٩٨٣) يكتسي اهمية رئيسية فيما يتعلق بمسألة قبرص في مجملها . ومن الطبيعـــي ان القرار ٥٤١ (١٩٨٣) يتصل اتصالا مباشرا بالقرار الحالي الذى يؤكد على احكام القرار ١٨٦ (١٩٦٤) ،الصادر بتاريخ ٤ آذار/مارس ١٩٦٤ ،والقرارات الاخرى ذات الصلة .

وتود حكومتي أن تعلن انها لا تزال تأمل في أن يتمكن الأمين العام ،بدعم من المجلس والجمعية العامة ،من الاسهام في تنفيذ الفقرة ٢ من منطوق القرار ٥٤١ (١٩٨٣) حتى يمكن ايجاد الظروف المؤاتية للسعي الى ايجاد حل لهذا النـــزاع الدولي الطويل .

وفي سياق هذا التحليل للموقف فان حكومتي ترحب بارتياح كبير بتجديـــد ولاية قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص، نظرا لانه من الممكن نشوء موقف متفجـــر يعرض للخطر السلم في المنطقة في اى وقت في جمهورية ذات قوات أقل بكثير يواجهها ، في اقليمها نفسه ، ٣٠ ألفا من القوات التركية . ان الخطر على السلم يتصاعد اذا أخذ المرء بعين الاعتبار العوامل العديدة الناتجة عن الخلفية التاريخية لجمهورية قبـــرص وموقعها في منطقة مليئة بمخاطر الحرب. ولهذا السبب فان وجود قوة الامم المتحـــدة

لصيانة السلم في قبرص ، بسمعتها الكبيرة ، يعد عاملا يساهم في تفادى الازمات الحادة . انها قوة حقيقية لصيانة السلم . وقد تساعد ايضا في ايجاد مناخ من الاعتدال والثقة .

في الختام، أود أن أعبر عن تقديرنا للميجور جنرال غريندل وضباط وجنود قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص للكفاءة والتفاني اللذين أدوا بهما المهمة الهامة التي انيطت بهم. وأود أن أشكر بصفة خاصة استراليا وايرلندا والدانمرك والسويد وفنلندا وكندا والمملكة المتحدة والنمسا، وهي الدول التي أسهمت في القوة، وكذلك تلك البلدان التي تساعد بتقديم اسهامات مالية.

أود أيضا أن أعرب في هذه المناسبة عن تقدير حكومتي للاهتمام المستمر والمساهمة من جانب الأمين العام وموظفيه في الجهود الرامية الى تعزيز الظروف التي من شأنها أن تفضي الى حل ديمقراطي وعادل وممكن لمشكلة قبرص وهو حل لا يزال يعتمد على انسحاب قوات الاحتلال التركية من قبرص.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكر ممثل اليونان على بيانه والكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

المتكلم التالي هو السيد نايل اتلاى، الذي قدم اليه المجلس دعوة وفقا للمادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت. وأدعوه الى أن يشغل مكانا على طاولة المجلس وأن يدلي ببيانه.

السيد أتلاى (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، وعن طريقكم أشكر أعضاء المجلس الموقرين الآخرين لاتاحة هذه الفرصة لي للمشاركة في المناقشة نيابة عن شعب قبرص التركي - كشريك مؤسس على قدم المساواة في استقلال وسيادة جمهورية قبرص التي أنشئت في ١٩٦٠.

انني واثق بأنكم جميعا تتذكرون ما قلته في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٨٣ - منذ ستة أشهر - خلال مداولات هذه الهيئة الموقرة بشأن نفس هذا الموضوع. ولكن من أجل أن أنشط ذاكرتكم أود أن اقتبس من الخطاب الذي أدليت به في ذلك اليوم.

لقد قلت حينئذ:

"ان الطائفة التركية في قبرص وحكومتها تبذلان كل طاقتهما في سبيل التوصل الى هذا الحل وستواصلان ذلك. وعلى الرغم من التأكيدات المتكررة

من جانب الزعماء القبارصة اليونانـــيين بأن سيادة قبرص لا تنتمي الا اليهـــم ، فان الشعب القبرصي التركي يجب أن يؤكد مرة أخرى أن استقلال وسيادة قـبرص لا يمكن في الواقع الا أن يكونا نتيجة مشاركة متساوية بين الطائفتين .

" يجب كذلك أن أحذر المعنيين جميعا انه في كل مرة يرفض فـــيها القبارصة اليونانيون هذه المشاركة بالقول أو بالفعل ، وفي كل مره ينتهكون فيها الحقوق غير القابلة للتصرف للقبارصة الاتراك ومركزهم ، فان طائفتي ستعتـــبر نفسها حرة في أن تقدم ، كملاذ أخير باتخاذ كل ما يمكنها دفاعا عن حقـــها في المشاركة وعن حقها المتأصل في تقرير المصير ، بل ستعتبر نفسها ملزمـــة بالقيام بذلك " . (S/PV.2453 ، ص ٥٢)

واذا كان الجناح القبرصي اليوناني لجمهورية قبرص ذات الطائفتين قد اســـتطاع بعد ذلك الحين أن يواصل ، دون أى مبرر قانوني أو اخلاقي أو عملي ودون أى أســـاس ادعاءه بتمثيل قبرص ككل بما فيها شعب قبرص التركي ومناطقه ، التي لم تكن لديه ســـلطة عليها منذ الهجوم القبرصي اليوناني على القـبارصة الأتراك في كانون الأول / ديســـمبر ١٩٦٣ ، واذا كانت الادارة القبرصيه اليونانية قد استطاعت أن تدعي أنها تتكلم باســـم القبارصة الاتراك وسمح لها بأن نعتبرهم " لا وجود لهم " منذ كانون الأول / ديســـمبر ١٩٦٣ ، واذا كانت أجهزة الأمم المتحدة قد شاءت أن تتجاهل الحقائق والقضـــايا القانونيه والسياسية وآثارها ، فيجب أن يكون مفهوما تماما أن الجناح القبرصي التركـــي لهذه الجمهورية ذات الطائفتين لم يكن أمامه خيار آخر الا أن يعلن انه ليس له علاقـــة على الاطلاق بذلك الكيان الذى اعترف به خطأ باعتباره " جمهوريه قبرص " ، وأعني بـــذلك الادارة القبرصية اليونانية . ان الجناح القبرصي التركي كان ولا يزال من حقه في اطـــار القانون ومن خلال الواقع ، أن يؤكد على حقوقه وواجباته ومسؤولياته كشريك في ســـيادة جمهوريه قبرص ، كما اعترف بذلك في " الوضع القائم " الذى أنشأه الدستور القبرصـــي والمعاهدات الدولية في ١٩٦٠ ، وأن يعلن لنفسه دولة منفصلة ، بينما يترك البـــاب

مفتوحا لاقامة العلاقـات السياسية في اطار فيدرالي بين جناحي جمهورية قـــبرص ذات الطائفتـين .

وعلى جميع الاطراف المعنية أن تنظر بجدية فيما اذا كان دفع الشعب القبرصـــي التركي الى اتخاذ تلك الخطوات التي لم يكن من المستطاع تفاديها للتأكيد على حقوقه فـــي اطار المعاهدة نتيجة لقرارات متحيزة لجانب واحد وتصرفات لا تؤيد الا الموقف القـــبرصي اليوناني ، سوف يؤدى على المدى البعيد الى ايجاد حل سلمي وعادل ودائم لمشكلة قبرص.

لقد كتب كاتب قبرصي يوناني معروف وهو زينون ستافرينيدس في كتابه " الـــنزاع القبرصي : الهوية الوطنية والدولة " نشرته مطبعة لويس ستافرينيدس في نيقوسيا ، كتب نقـلا عن كاتب الكوميديا جورج مايكس ما يلي :

" يعرف القبارصة أنهم لا يمكن ان يصبحوا قوة دولية ، ولكنهم نجحوا فـي أن يصبحوا مبعث نكد عالمي وهذا أمر لا يكاد يقل حسنا " .

لماذا يعتبر القبارصة أنهم يستحقون هذه الشهرة ؟

لقد ذكر نفس المؤلف في صفحتي ٦٢ و ٦٣ في كتابه وهو يلقي الضوء على هـــذه الملاحظة الكوميدية :

" منذ بداية الحركة الوطنية للقبارصة اليونانيين ، تكلم اليونانيون عـــن قبرص باعتبارها ' جزيرتهم ' وأدعوا بأنها تنتمي الى الشعب اليوناني البطـــل ، وأن وجود الطائفة التركية ليس الا تشـويها مؤسفا للتاريخ . ويمكن للاتراك أن يشيروا الى العديد من البيانات التي أدلى بها القادة اليونانيون حتى خلال ســـنوات ' المشاركة ' ، والتي قالوا فيها أن الوجود التركي يزيف من الطبيعة النقية للجزيره اليونانية . وعلى سبيل المثال ، قال مكاريوس نفسه بتاريخ ٤ أيـلول/سبتمبر ١٩٦٢ ، عندما كان رئيسا للدولة ذات الطائفتين في خطاب أدلى به في قريته بانافيا .

' حتى يتم طرد هذه الطائفة التركيه التي تشكل جزءا من العـرق التركي والتي كانت دائما عدوا للطبيعة اليونانية ، فان على أبطال " أيوكا " واجبا لا يمكن أن يعتبر منتهيا '.

" واستجابه للتصرفات اليونانية من هذا النوع تؤكد الحركة الوطنية التركية على كرامة الطائفة التركية وحقوق وقيم اتراك قبرص . وقد أعرب عن هذه المشاعـــر السيد دنكتاش في نادى الروتارى حين قال :

' اننا جزء من قبرص . ولا يمكن لكم أن تطردونا . اذن ينبغـــي أن تتقبلونا . واسمحوا لنا بأن نتقبل أنفسنا . لا نريد أن نكـــــون ' منبوذين ' . هذه هي الصعوبه لقد قيل لنا لعده سنوات بالكلمـات والأعمال أننا غير مرغوب فينا في قبرص . وأن قبرص ليست لنا . وهـــذا يثير غضب أية طائفة . ويدفع أية طائفة ، على الأقل انطلاقا من ضميرهـا الخاص ، الى اتخاذ كل الخطوات اللازمة لكي تثبت أن الأرض الـــتي عاشت عليها لقرون من الزمان هي أرضها وأنها لذلك سوف تحتفـــظ بـــها "" .

ان كفاح القبارصة الأتراك ، اذن ، لا يمكن تفهمه الا باعتباره جهدا ضروريا لمقاومة احتواء الشعب القبرصي التركي من جانب دولة يونانية أو دولة قبرصية يسيطر عليها اليونانيون واقتبس أيضا من الصفحة ٦١ من نفس الكتاب :

" بغية تفهم طبيعة الموقف الوطني الرسمي للقبارصة الأتراك بعد ١٩٦٣ من الضروري أن نرى ما تعلمه القادة الأتراك ... من سنوات " المشاركة " ومن دراستهم لخطة اكريتاس " هذه الخطة هي خطة ابادة الأتراك ، كيف يمكن ابادة الأتراك في قبرص - " أولا من المستحيل مقاومة التوصل الى الاستنتاج ان مكاريوس والقادة اليونانيين الآخرين لم يقصدوا قط التعاون بأخلاص مع القادة الأتراك في ظل دستور ثنائي الطائفة ، ناهيك عن رضاهم عن مجرد ١٣ تعديل لدستور ١٩٦٠ . وكما توضح خطة اكريتاس فان طلب اجراء تعديلات " معقولة " هو فقط الخطوة الأولى لتخفيض وضع الطائفة التركية الى مجرد أقلية لا تقدر أن تسيطر بطريقة فعالة على ارادة الأغلبية اليونانية . وبعد أن يتحقق ذلك وبعد الغاء معاهدة الضمانات لن يكون هناك ما يوقف القيادة اليونانية عن الاستناد الى مبدأ تقرير المصير الذى يعني فيما يتعلق بقبرص أن أغلبية من قالب واحد وموحد من اليونانيين يمكنها أن تتخذ القرار فيما يتعلق بأقلية من قالب واحد من الأتراك وأن تعلن بعد ذلك الوحدة مع اليونان . وعلاوة على ذلك ، فان اليونانيين اعتقدوا أن هدف الوحدة يبرر ، اذا اقتضى الأمر ، استخدام وسائل العنف . . " .

هذه ليست كلماتي بل انني اقتبسها من كتاب كتبه قبرصي يوناني .

ولمدة عشرين سنة ظل القبارصة الأتراك ، وهم يمثلون ربع سكان الجزيرة ، مضطهدين من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية والجسدية من قبل القبارصة اليونانيين شركائهم في تأسيس الجزيرة وجيرانهم . ان قادة الطائفة القبرصية اليونانية وقادة اليونان شجعوا وادارو هم أنفسهم أعمال القمع هذه بالفكر وبالعمل في ٤ أيلول /سبتمبر ١٩٦٢ ، نقل عن المراحل الأسقف مكاريوس أنه قال ما سبق أن اقتبسته ، ولكن سأكرره مرة أخرى :

" ما لم يتم طرد هذه الطائفة الصغيرة التي تشكل جزءا من العرق التركي الذى ما فتئ أعدى أعداء الهيلينية فان واجب أبطال ايوكا لا يمكن أن نعتبره قد انتهى " .

وخلال ١٩٦٢ ذهب أحد وزراء مكاريوس وهو بوليكابوس يورشافيس أبعد من سيده وقال :

" ليس هناك مكان في قبرص لأى شخص غير يوناني ، ولا يفكر تفكيرا يونانيا ولا يشعر دوما أنه يوناني " .

بهذه المفاهيم والمشاعر اقتلع الآلاف من الأتراك من قراهم ، وحاصرت حشود يونانية المئات واقتيدوا الى أماكن سرية ، واكتشف العديد مدفونين في حفر عامة وأجبر آخرون على مغادرة قبرص ، منازلهم وبلدهم منذ قرون عديدة . أما الذين بقوا فقد عاشوا لمدة ١٢ سنة في فقر مدقع وفي ظروف بدائية جدا بينما اغتصب جيرانهم اليونانيون كل ما يمكن ان تقدمه قبرص للساكنين فيها . وفوق كل ذلك كان الأتراك يضايقون دائما ويقتلون بطريقة وحشية كلما سنحت الفرصة لذلك .

وبعد كفاح طويل وشاق لمدة لا تقل عن عقدين ضد عدوان وطغيان القبارصة اليونانيين ، راح ضحية عدد كبير من الأرواح . ونتيجة للأحداث التي بدأت بالانقلاب اليوناني الذى جرى في تموز/يوليه ١٩٧٤ تمكن الشعب القبرصي التركي لأول مرة منذ سنوات من العيش في ظل السلم والأمن .

من غير المجدى للسيد موشوتاس وللممثلين اليونانيين أن يحاولوا ابراز تركيا بأنها دولة غازية ثم ان يناشدوا المنظمات الدولية أن تجد علاجا للوضع السائد .

يجب أن يعرف السيد موشوتاس ، وهو محام ، الحكم القانوني القائل " من ينشد الأنصاف لا بد أن يكون نظيف اليدين " . ومع ذلك ، اذا ما نظر نظرة عابرة الى السجل الدموى لحكومته ، الذى يصفه بصورة صحيحة الاقتباس الذى سأتلوه الآن ، فانه سيجد أن أيدى قادته ليست نقية على الاطلاق .

ورد في صحيفة " كانارد انشنييه " باريس ، في ١٩ شباط/فبراير ١٩٦٤ ما يلي :

" يوم السبت الماضي ، شوهد مكاريوس يستقبل الصحفيين ويهز رأسه ضاحكا لمدة دقيقة كاملة . في ذلك اليوم كومت جثث الأتراك المقتولين في الطرف الآخر من الجزيرة . . . أنه سيأتي نقي اليدين . ولكن كل عطور قبرص ، نعم ، نعم ، كل عطور قبرص ، لا يمكن لها أن تنقي يديه " .

هذا ، كما قلت ، ما ورد في صحيفة فرنسية .

اذا كان لدى السيد موشوتاس ولدى قادته أى ضمير ، فعليهم أن يطلبوا الصفح من الشعب القبرصي التركي ومن شعبهم أيضا بدلا من مواصلة الأسراف في نشر الدعايات المعادية لتركيا لغرض غير نبيل هو تسوية الحقائق لخداع الرأى العام العالمي وتعزيز وتبرير موقفهم الذى لا يمكن الدفاع عنه في قبرص .

يا للأسف ، ان القادة اليونانيين والقبارصة اليونانيين ، حتى هذه الساعة المتأخرة ، لم يشجبوا جرائمهم الشنيعة والبغيضة في قبرص ولم يندموا على هذه الجرائم التي حولت الجزيرة الى " جنة مفقودة " .

حتى هذه الساعة المتأخرة ، يبدو أنهم ليسوا على استعداد للتنازل عن أى جزء ، ولو كان ضئيلا ، من مثلهم العنيق والبالي الا وهو الوحدة مع اليونان ، الذى راح ضحيته أرواح بريئة عديدة ، وتسبب في هلاك جماعي مخيف . وقاد قبرص بشكل عام الى شقاء كارثة في مناسبات عديدة .

وحتى أوضح هذه النقطة ، أود أن أشير الى رسالة رئيس وزراء اليونان السيد اندريه باباندريوس الى أمته فني الذكرى السنوية الثالثة والأربعين ليوم أوهى في ٢٨ تشرين الأول /اكتوبر ١٩٨٣ وقد وردت هذه الرسالة في " آنا " ، النشرة الرسمية لليونان ، وان أشير بصفة خاصة الى ملاحظاته الخبيثة المتعلقة بقبرص والواردة في هذه الرسالة . وتمثل هذه الملاحظات آخر صور النفاق الذى يميز سياسة اليونان ازاء قبرص .

في هذه الرسالة ،وجد السيد أندريه باباندريو الجرأة على أن يشير الى قبرص بوصفها " جزءا من الأراضي الوطنية اليونانية ، وبذلك فقد أوضح استمرار سياسات اليونان العنصرية وغيرالانسانية التي انبثقت عن الأهداف والمبادئ الهالية لفكرة تعظيم اليونان . وتلك الفكرة الموجودة منذ قرون لا تتوخى بعث الامبراطورية البيزنطية فحسب بل أيضا امبراطورية الاسكندر الأكبر .

وكما يعلم أعضاء المجلس جيدا ، فان حركة " اينوسيس " في قبرص هي امتداد طبيعي ونتيجة واضحة لفكرة ميغالي هذه ، ومع ذلك فهي لا تزال تمثل العقبة الرئيسية أمام ايجاد حل شامل وسلمي وعادل ودائم لمشكلة قبرص .

ومنذ ١ نيسان/ابريل ١٩٥٥ ، عندما بدأت حركة " اينوسيس " في قبرص قام القبارصة اليونانيون تحت قيادة اليونان وبتشجيع منها بشن اعتداءات مسلحة على من كانوا يعتبرونهم عقبة في سبيل تحقيق مقاصدهم العنصرية وغير الانسانية والتوسعية ، في تجاهل تام لحقوق وحياة الشعب التركي في قبرص . لقد سببت هذه الهجمات المسلحة منذ عام ١٩٥٥ بؤسا عظيما وخسارة كبيرة في الأرواح في قبرص - وقد تم ذلك كله باسم " اينوسيس " وان الفقرة التالية المقتطفة من خطاب رئيس وزراء اليونان آنذاك ، السيد جورج باباندريو ، الذي ألقاه في جامعة سالونيكا بتاريخ ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٦٤ سوف تساعدني على اثبات هذه النقطة لقد قال ما يلي :

" كل القبارصة اليونانيين يؤيدون " اينوسيس " . ولا بد أن تصبح قبرص نقطة انطلاق لاحلام الاسكندر الأكبر في الشرق . فقبرص وحدها عبارة عن جزيرة صغيرة ولا يمكن أن تحقق مثل هذه الأحلام ، ولكنها اذا اتحدت مع اليونان ستتاح للشعب القبرصي الفرصة للقيام بمهامه التاريخية في الشرق الأوسط " .

وفي صدد الكلام عن نفس الموضوع بعد ١٩ عاما وجدنا السيد اندرياس باباندريو ابن السيد جورج باباندريو ، يرسل رسالة لا تنم عن المسؤولية ولا تثبت سوى استمرار السياسات التوسعية لفكرة ميغالي اليونانية . ومما يبعث على الأسف اكثر من ذلك ان هذه الرسالة الأخيرة ليست سوى واحدة من سلسلة من البيانات العدوانية التي تكشف النقاب عن طريقة تفكير تبين عدم وجود علامات على التخلي عن الفكرة . وعلاوة على ذلك ، فانه تمشيا مع نص رسالة رئيس وزراء اليونان وروحها ، السيد باباندريو لهذه الأمة ، فان رابطة مقاتلي ايوكا اليونانية ، وهي تحتفل بذكرى المناسبة ذاتها ، أي يوم " اوهي " لم تعلن مناهضتها للمبادئ والاطار المتفق عليهما في قمتي سنتي ١٩٧٧ و ١٩٧٩ فحسب ، وانما أيضا لعملية المحادثات بين الطائفتين عامة ، الهادفة الى ايجاد حل سلمي لمشكلة قبرص .

وعلاوة على ذلك فان الرابطة المذكورة قد دعت بشجاعة اليونان الى اعادة وزع قواتها المسلحة في قبرص متوقعة بذلك في الحقيقة العودة الى سنوات ما بين ١٩٦٣ و ١٩٧٤ المأساوية عندما بدا الطريق الى " اينوسيس " مفتوحا وواضحا .

وقلما يدهشنا ذلك لأن مثل هذه المنظمات تتخذ من رئيس وزراء اليونان ذاته راعيا لها ، كما نشرت ذلك الصحيفة اليونانية اليومية " تاني " في عددها الصادر في ٢٣ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ ، فانه هو الذى فضح الأمر أخيرا بأن أعلن على الملأ ما شككنا فيه دوما ، وكنا على حق في ذلك ، الا وهو أنه لم يقبل أبدا حلا فيدراليا أو كونفدراليا لمشكلة قبرص ، وأنه كان يعارض أى حوار من أى نوع مع أى طرف من الأطراف . واضعا عددا من الشروط المسبقة غير المقبولة عراقيل أمام حوار مثمر بين الطائفتين الوطنيتين في قبرص.

ولا بد لنا ان نلاحظ هنا أن السيد باباندريو ، لأسباب لا يعلمها أحد غيره ، قد شعر بالحاجة الى ادراج الحل الفيدرالي من بين الحلول غير المقبولة لديه . وأود أن أؤكد هنا مرة أخرى ان الحل الكونفدرالي لم يدرج أبدا في جدول الأعمال الرسمي ، فلم نتقدم أبدا باقتراح من هذا النوع ولم نتصل بأحد حول فكرة الحل الكونفدرالي . وقد يكون السيد باباندريو قد ذكر الحل الكونفدرالي بسبب عدم معرفته للموضوع معرفة جيدة أو بسبب انغماسه في بلاغيات جوفاء . اننا لا نعرف السبب في ذلك . ولكن ما هو هام بالنسبة لطريقته الأخيرة هو أنه يرفض الحل الفدرالي للنزاع .

وسأحاول الآن أن ادحض رفض السيد باباندريو للحل الفدرالي بالأحكام المتصلة بالاتفاقيين العاليي المستوى لعامي ١٩٧٧ و ١٩٧٩ وباعلان الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك والذى أدلى به مباشرة بعد قمة ١٩٧٧ :

" ان الخط التوجيهي الأول لاتفاق دنكتاش - مكاريوس في ١٢ شباط/فبراير ١٩٧٧ ينص على ما يلي :

"اننا نسعى الى التوصل الى جمهورية فيدرالية مستقلة غير منحازة وثنائية الطائفة " .

وفضلا عن ذلك ، أيدت النقطة من اتفاق دنكتاش - كبريانو في ١٩ أيار/مايو ١٩٧٩ اتفاقية دنكتاش - مكاريوس بوصفها "أساسا لهذه المحادثات ..." .

وأخيرا ، أود أن استرعي انتباه المجلس الى النشرة الصحفية الصادرة عن الأمم المتحدة: (SG/T/752) بتاريخ ١٧ شباط/فبراير ١٩٧٧ والتي اقتبس منها حرفيا ما يلي :

"عندما سئل الأمين العام عن معنى عبارة "ثنائية الطائفة" المقدمة بوصفها تغييرا رئيسيا ضد "اقليمية" أو "ثنائية المنطقة" ، ذكر أن الرئيس مكاريوس استخدم عبارة "ثنائية الطائفة" . وكان الأمين العام يعتقد أن ذلك هو معنى الدستور الفدرالي الثنائي المنطقة . وقد أضاف أنه قد اتفق أيضا على أن هذا البلد سيكون غير منحاز" .

ويبدو لنا أنه من الجلي أن رئيس وزراء اليونان يرفض رفضا قاطعا المبادئ والمقررات المتجسدة في الاتفاقات التي توصلت اليها الطائفتان الوطنيتان في قبرص ، وهي اتفاقات وافق عليها وايدها وأقرها الأمناء العامون الذين تعاقبوا على هذه المنظمة ومجلس الأمن .

ومن جهة أخرى ، لو ألقينا نظرة عابرة على الاعلانات والبيانات والبلاغات الأخيرة المتعلقة بمسألة قبرص والصادرة عن كل من القبارصة اليونانيين والحكومة اليونانية نرى أن وجه الشبه الكبير بين الآراء وتوافق وجهات النظر قد تأكد بشكل صارخ فيها .

ألا يمكن لنا أن نصل الى خلاصة فحواها أن القبارصة اليونانيين هم أيضا يرفضون المبادئ والاتفاقات الأساسية المذكورة أعلاه والتي ستشكل أسس الحل .

والآن سأوجه اليهم سؤالا رسميا هنا ، هل يقبلون المبادئ الواردة في اتفاقيتي ١٩٧٧ و ١٩٧٩ والبيان الافتتاحي للأمين العام لعام ١٩٨٠ ووثيقة التقييم لسنة ١٩٧١ التي وضعها الأمين العام . وآمل أن يكون ردهم على سؤالي بالايجاب .

وفضلا عن ذلك فان كراهية السيد باباندريو لاجراء حوار جاد لم تفت التقييم الانتقادى للسيد افيروف ، زعيم المعارضة ، الذى أشار عن حق الى ان :

" السيد باباندريو لم يكن غير متسق فحسب بل لم يجد الشجاعة ليقوم بوقف المحادثات بين الطائفتين التي كان يعارضها بشدة ، لان هذه المحادثات كانت تحظى بتأييد بلدان الغرب والشرق وبلدان عدم الانحياز . وما كان يريده السيد باباندريو بالفعل هو ان يجعل من قبرص موضوعا دوليا ".

وهناك توافق واسع النطاق في الآراء على ان تدويل مشكلة قبرص كان الشيء المفضل لدى السيد باباندريو . وقد حظيت هذه الجهود بالتأييد ، حين تولى السيد باباندريو السلطة ، على حساب القيام بحوار جاد يرمي الى الوصول الى نتائج على أساس الاطار المتفق عليه ، الا وهو الاتفاقان الرفيعا المستوى لعامي ١٩٧٧ و ١٩٧٩ والبيان الاستهلالي الذى ألقاه الامين العام في ٩ آب/اغسطس ١٩٨٠ وورقة التقييم الصادرة عن الامم المتحدة والمؤرخة في ١٨ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨١ .

ان البيان الذى ألقاه السيد غلافكوس كليريديس ، زعيم المعارضة ، والذى نشر في الجريدة القبرصية اليونانية " سيمسريني " بتاريخ ١ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٣ ، هو تفسير موجز ودقيق ، على الرغم من بعض عيوبه ، لنهج الجانب اليوناني ازاء المفاوضات بين الطائفتين .

لقد قال السيد كليريديس :

" اننا لم نجلس على مائدة المفاوضات مع القبارصة الاتراك لايجاد حل للمشكلة الدستورية عندما كنا في موقف أقوى ، حيث كان لنا ١٠٠٠٠ جندى يوناني في الجزيرة وكان القبارصة الاتراك في جيوب ، على ٢ في المائة من الجزيرة . والان ، ونحن في موقف ضعيف ، بعد ان ترك الجنود اليونانيون قبرص ، بدأنا في التفاوض " .

وكان ينبغي للسيد كليريديس ان يضيف انه حتى بعد انسحاب الجيش اليوناني السرى الذى كان في قبرص تحت ضغط من تركيا ومن الرأى العام الدولي ، فان التزام الجانب اليوناني بهذه المحادثات كان سطحيا أكثر مما كان حقيقيا . وبالنسبة لهم كانت المحادثات باستمرار ، وعلى الاخص بعد الفترة التي كان فيها السيد باباندريو رئيسا للوزراء ، ممارسة تجميلية في المحافل الدولية . وعلى الرغم من الاحكام الواضحة المناقضة لاتفاقية النقاط العشر المؤرخة في ١٩ أيار/مايو ١٩٧٩ ـ النقطة ٦ـ فان المباحثات البناءة بين الطائفتين كانت دائما تأتي في المقام الثاني لمسألة تدويل هذا النزاع . واليوم ، بعد عشرين عاما ، يحزننا ان نرى الزعماء اليونانيين يرددون المشاعر الاستعمارية الجديدة كما كانوا يفعلون في الماضي .

ان هذا يدهشنا . لقد استمعنا ، منذ بضعة أيام ، أى في ١ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٣ ، الى السيد باباندريو وهو يشير الى السيد كبريانو بوصفه رئيسا لقبرص الهيلينية .

وبالنسبة للزعماء اليونانيين القبارصة أو من اليونان ، فان جمهورية قبرص ذات الطائفتين كانت ولا تزال من المقدّر لها ان تصبح ، سياسيا ، جزيرة يونانية ، أو في أسوأ الاحوال دولة قبرصية يونانية منفردة لن يكون فيها قبارصة اتراك . ويبدو انهم قد أقسموا على تحقيق هذا الهدف ، المتمثل في تحقيق تطلعاتهم البالية ، مهما كانت التكلفة من الناحية البشرية والمادية .

وبسبب هذه المشاعر الاستعمارية الرجعية التي أعرب عنها الزعماء اليونانيون والسياسات الاستعمارية الجديدة والتوسعية التي ينتهجونها فقد وصلنا الى الموقف الحالي .

فيما يتعلق بالشعب التركي في قبرص ، فاننا جئنا الى هذا المجلس لنكرر مرة اخرى المشاعر التي اعرب عنها رئيس الجمهورية التركية لقبرص الشمالية أمام هذه الهيئة الموقرة في ١٦ و ١٨ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٣ ، والتي ترد ايضا في اعلان الاستقلال

الذى نشر بوصفه وثيقة من وثائق الامم المتحدة ، باننا على استعداد لاستئناف المباحثات بين الطائفتين بطريقة ترمي الى تحقيق نتائج ، مع نظرائنا من القبارصة اليونانيين وبالتعاون مع الامين العام في مهمة المساعي الحميدة التي كلفه بها مجلس الأمن في قراره ٣٦٧ (١٩٧٥) ، وعلى أساس الاطار القائم والمتفق عليه بشكل متبادل بالفعل الذى يتكون من الاتفاقين العاليي المستوى الصادرين في شباط/فبراير ١٩٧٧ وأيار/مايو ١٩٧٩ ، وعلى أساس البيان الاستهلالي الذى ألقاه الامين العام في ٩ آب/اغسطس ١٩٨٠ وكذلك على أساس ورقة التقييم الصادرة عن الامم المتحدة والمؤرخة في ١٨ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨١ .

ان اقتراحنا بعقد مؤتمر قمة بين زعماء الجانبين لايزال قائما . وان جهودنا الواردة في صفقة السلم(S/16159) ، المتعلقة باعادة تسوية مسألة فاروشا واستخدام مطار نيقوسيا الدولي ، لاتزال مطروحة على مائدة المفاوضات .

اننا على استعداد للدخول في مفاوضات جوهرية مع الجانب القبرصي اليوناني على أساس الشراكة القائمة على المساواة . اننا لانضع أية شروط ، ونعتقد باخلاص ان تغيير اسم الكيان ، الذى كان كيانا مستقلا من كل الجوانب ، ينبغي الا يكون ذريعة للجانب القبرصي اليوناني للهرب من المحادثات ، التي هي ، كما يعترف العالم أجمع، الوسيلة الوحيدة الناجعة لايجاد حل نهائي لهذا النزاع .

أما بالنسبة لمسألة الاشخاص المفقودين ، فانني سعيد ان أقول ما يلي : فيما يتعلق بالجانب القبرصي التركي ، ليس هناك عقبات في طريق استئناف أعمال التحقيق ومداولات اللجنة الثلاثية المعنية بالاشخاص المفقودين في قبرص . واننا نشعر بسعادة كبيرة بابلاغنا من خلال القنوات العادية ان الجانب القبرصي اليوناني قد سحب شرطه المسبق الاجرائي ، الذى كان يعرقل البدء في الاعمال الفعلية للجنة .

وقد قام العضو الثالث في اللجنة ، السيد بيلاود ، بصحبة ممثل الطائفة التركية القبرصية ، بزيارة الرئيس دينتاش في ١٧ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٣ وقد احيط

علما برغبة الجانب القبرصي التركي بأن تبدأ اللجنة أعمالها التحقيقية في أقرب وقت ممكن . وقد تم ابلاغ الجانب القبرصي التركي بأن الجانب القبرصي اليوناني لم يتمكن من اعطاء الكلمة النهائية ولا يزال ينتظر عودة السيد كبريانو الى الجزيرة للتوصل الى قرار سياسي حول هذا الموضوع . وان السيد بيلاود ينتظر حاليا قرار الجانب القبرصي اليوناني من أجل العودة الى الجزيرة ، لبداية عمل اللجنة كما هو مأمول .

وفيما يتعلق بالقرار ، أى قرار مجلس الأمن ١٨٦ (١٩٦٤) المؤرخ في ٤ آذار/مارس ١٩٦٤ ، فهو قرار سبق الطالع اذ تم فيه قبول الاسقف مكاريوس والجناح القبرصي اليوناني لجمهورية قبرص الثنائية الطائفة باعتبارهما حكومة قبرص ، بينما تم تجاهل جناح القبارصة الاتراك واشير اليهم بوصفهم " الطائفة القبرصية التركية ". وكان هذا القرار غير الواقعي الذى كان يناقض الترتيبات الدستورية في قبرص ، هو الذى أعطى ختم الموافقة على مهاجمة العناصر المسلحة للقبارصة الاتراك في جميع انحاء قبرص .

ان مقاومة القبارصة الاتراك لهجمات القبارصة اليونانيين ورفض الطائفة القبرصية التركية الخضوع لارادة مكاريوس غير المشروعة كانا مشرفين بحق وسليمين من الناحيـــة الدستورية . ان القبارصة الاتراك لم يكن يترتب عليهم اى ولاء للجناح القبرصـــي اليوناني من الحكومة الثنائية الطائفة في قبرص ولم يكونوا تحت اى التزام او مطلـــب دستورى وشرعي او اخلاقي لان يقوموا بذلك ، ولهذا لم يكن في نيتهم الانحناء امـــام القوة العمياء . ولذلك ،فقد ابتلينا لفترة ١١ عاما وحتى ١٩٧٤ بما يلي : تم تدمـــير ١٠٣ قرية من قرانا ؛ واصبح ٣٠ الف قبرصي تركي لاجئين ؛ وانكرت علينا جميع الحقـــوق الدستورية ؛ ونحيت جميع العناصر القبرصية التركية عن الادارة الثنائية الطائفة ؛ واوقفت جميع مدفوعات وديون ومنح الميزانية ؛ وقد كان نصف السكان القبارصة الاتراك بحاجة الى المعونة ؛ وجرت معاملة جميع القبارصة الاتراك باعتبارهم خارجين عن القانـــون ، وتم احتجازهم وقتلهم واختفاؤهم الى الابد ،وكل ذلك بطريقة غير قانونية . ويحـــاول مجلس الامن الان فرض الارادة غير الشرعية للقبارصة اليونانيين على شعبي .

كلا ،ليس بوسعنا ،ان نقبل ،وسوف لن ننحني امام القبارصة اليونانيين . اننـــا لم نستسلم لهم لفترة عقدين اثنين ،وسوف نواصل رفض الادعاء الكاذب من جانب القبارصة اليونانيين والذى مؤداه ،اولا ،ان القبارصة اليونانيين يشكلون امة قبرصية وانهـــم وحدهم شعب قبرص ؛ ثانيا ، انهم يمثلون وسيواصلون تمثيل الحكومة الشرعية في قبرص؛ ثالثا ،ان القبارصة الاتراك يمثلون مجموعة عرقية او اقلية داخل الامة القبرصية ،ورابعا ، ان القبارصة الاتراك ليس لهم اى حق في تقرير المصير كشعب .

يجب علينا ، الان والى الابد ،ان نتخلى عن هذا الوهم وان نكف عن هـــذه الاشارة غير الواقعية الى كيان لا وجود له ،وهو ما يسمى بحكومة قبرص ، فمنـــذ ٢٠ عاما على وجه الدقة ، قام الاسقف مكاريوس، رغبة منه في تحقيق حلمه " اينوسيس"

باصدار امر الى جيوشه السرية بقتل القبارصة الاتراك. وقد استمر هذا القتـــــل والارهاب والتعذيب لمدة ١١ عاما وحتى تاريخ ٢٠ تموز/يوليه ١٩٧٤ .

هل كانت قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص فعالة في الحيلولة دون قتل الاتراك على يد العصابات اليونانية؟ كلا ،انها لم تكن فعالة على الاطلاق في هذا الشأن . ان العنصر الفعال الوحيد كان القوات المسلحة التركية . لقد تـــم انقاذنا في اللحظة الاخيرة بتدخل تركيا المشروع والذى جاء في اوانه تماما . وحمدا لله - والشكر لمنقذنا ،اى للقوات المسلحة التركية . لقد كانت حاميتنا ،وسيظـــل دور تركيا باعتبارها ضامنا الى ان يتم تحقيق تسوية نهائية . وبغير وجود هذا الضمان لن يحتاج اليونانيون لاكثر من ٢٤ ساعة لذبحنا . هل تريدون ان يحدث هذا فـــي قبرص ؟ لم تكن قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ،ولن تكون ،ذات فاعليـــة في منع قتل القبارصة الاتراك على يد اليونانيين .

لقد سألني بعضكم عما اذا كان امننا سيقوض في حالة انسحاب قوة الامـــم المتحدة لصيانة السلم في قبرص . وجوابي هو " كلا" . ان امننا ،كما سبق ان ذكرت لم يتم ضمانه بفاعلية ،ولن يتم ،الا بفضل القوات المسلحة التركية في الوقت الحاضر. ومن ثم ،فان انسحاب قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص لن يؤثر على امـــن الشعب القبرصي التركي . ان الاحداث في الماضي قد اثبتت للاسف ان مجلس الامن وقوة الامم المتحدة ليس لديهما الاستعداد الكافي كقوة لضمان وجود شعبي ذاتـــه وبقائه وحريته .

وعندما ظللنا طوال ١١ عاما نعامل من جانب اليونانيين على اننا مواطنـــون من الدرجة الثانية ، قدم لنا النصح بأن نتحلى بالصبر . وقد تحلينا بالصبر لمـــدة ٢٠ عاما . لقد قيل لنا انه يتعين علينا الا نغادر طاولة التفاوض والا فان العالـــم سوف يديننا . ولم يكن القبارصة الاتراك هم الجانب الذى ترك طاولة التفاوض وهـــرع الى المحافل الدولية لاصدار قرارات انفرادية ،اذا ما جرى تنفيذها ،سوف تعـــني نهاية القبارصة الاتراك باعتبارهم مشاركين في تأسيس الجمهورية القبرصية . اننـــا

لم نغادر طاولة المفاوضات ، ورغم ذلك فقد تمت ادانتنا . اننا لم نغادر طاولـــــة المفاوضات لاننا كنا نعتقد اننا نجلس اليها لنتحادث كندين متساويين من اجل اعادة انشاء جمهورية تقوم على المشاركة ، ولكننا اكتشفنا ان الجمعية العامة للامم المتحـــدة قد اعطت الجانب اليوناني ولاية لمحونا من على خريطة قبرص ، بمعاونة الامم المتحدة اذا ما دعت الحاجة لذلك .

وقد كنا نأمل ، في هذه المرة ، ان يغتنم مجلس الامن هذه الفرصة المتاحة له من اجل التحقيق السريع لهدفين اساسيين في اللحظة الراهنة ، الا وهما ، تجديـد ولاية قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، وتأييد مهمة المساعي الحميـــــدة للامين العام . لقد كنا نعتقد باخلاص انه في صالح الجميع ان يتخذ مجلس الامـــن قرارا مقتضبا محددا يلتزم بالمهمتين العاجلتين المطروحتين امامه دون ان يثيـــر مناقشة حادة . وقد كنا على اقتناع ايضا بان مجلس الامن لديه سوابق يمكن ان يسترشد بها ، كما فعل في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٣ ، بالنسبة لحالة قوة الامم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك ، وذلك لتجنب الدخول في جوهر النزاع وتجنب المسائل المثيرة للخلاف والابقاء على تساوى البعد من كلا الجانبين المشتركين في النزاع .

لقد اقترحنا ، وهذه الاسباب والاهداف ماثلة في اذهاننا ، مشروع قرار بسيـط ومقتضب يتناول المهمتين العاجلتين المطروحتين امام المجلس ، الا وهما ، تجديـد ولاية قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص والتعبير عن تأييد مواصلة مهمـــــة المساعي الحميدة للامين العام للامم المتحدة التي عهدت اليه بموجب قرار مجلـــس الامن ٣٥٧ (١٩٧٤) ، دون مزيد من الابطاء .

وقد كنا نعتقد باخلاص ايضا انه يحق لنا ان نتوقع نهجا اكثر توازنا من جانـب مجلس الامن في ضوء التطورات الاخيرة . وفي ١٥ تشرين الثاني / نوفمبر ، وجهنا نـداء الى العالم بأسره بأن يكف عن تصديق نظام القبارصة اليونانيين غير الدستورى وغـــير القانوني وغير الشرعي ، والذى كان يبحر تحت الراية المزيفة للحكومة القبرصية . وفي ذلك اليوم ، اسمع الشعب القبرصي التركي العالم كله اعتراضه الذى لا يمكن الرجوع عنـــه

على استمرار الادعاء بالحق في مقعد الحكومة واحتلاله من جانب ذلك النظـــــام العنصرى غير القانوني للقبارصة اليونانيين . ان هذا التصرف المخادع الذى ينتهجه جناح القبارصة اليونانيين في جمهورية قبرص الثنائية الطائفة ، والذى استمر على هذا النحو لفترة ٢٠ عاما ، وتم بتغاض ، الى حد ما ، من قبل العالم ، كان ينبغي وضع حـــد له .

ان شعب قبرص التركي يناشد العالم باستمرار ان يتصرف ويصحح الظلـــــم الصارخ الذى لحق به وان ينهي بذلك هذا الوضع غير الدستورى . وقد راقبنا بصـبر ، ولمدة عشرين عاما ، الذين استولوا على القوة المركزية في قبرص يتقنعون بوصفهم الحكومـة الشرعية لقبرص امام أعين العالم ، بينما كان المركز السياسي للجناح القبرصي التركـــي في الجهاز السياسي لقبرص يقوض باستمرار من كونه الشريك المؤسس في استقلال جمهورية قبرص وسيادتها ليصل الى مركز لا يتعدى فيه كونه طائفة اقلية متدنية المستوى او مجموعة عرقية كان مقدرا لها ان تصبح اهدافا خانعة للقبارصة اليونانيين الاسياد في جمهوريـة قبرصية يونانية .

ان اعلان الجمهورية التركية لقبرص الشمالية يعتبر ظاهرة من ظواهر حق الشعب التركي في قبرص في تقرير المصير الذى حصلت عليه الطائفتان سوية عند ما حققت قبرص استقلالها . وبعد كل شيء فمن البديهي انه في بلد أو دولة مثل قبرص حيث لم تكن هناك أمة ، وحيث ظهرت الى الوجود دولة نتيجة لمشاركة مبنية على الرضا المتبادل بين الطائفتين الوطنيتين - بصرف النظر عن نسبتي السكان - وحيث تؤدى ممارسة حق تقرير المصير لاحدى الطائفتين الوطنيتين - خصوصا بالطريقة التي تجلت بها هذه الممارسة الى اخضاع الطائفة الأخرى للعبودية ، فان كلتا الطائفتين الوطنيتين تمتلك الحق في تقرير المصير .

ان اعلان الشعب القبرصي التركي الاستقلال لا يمثل رفضا قاطعا للاندماج باليونان فحسب ، وانما يمثل أيضا رفضا قاطعا لمركز الاقلية ، وردا لا مجال لبس فيه على لا شرعية حكومة قبرص المكونة من الممثلين القبارصة اليونانيين فقط .

وطوال العشرين سنة الأخيرة كان نهجنا فيما يتعلق بقرارات تمديد ولاية القوة ثابتا جدا . فقد واصلنا تأييد قرارات تمديد ولاية تلك القوة ، بعد تسجيل تحفظاتنا القوية حول الاشارة الى ما يسمى حكومة قبرص . علاوة على ذلك ، أكدنا دائما على الظاهرة الناطقة بنفسها وهي انه طالما ان شرعية ودستورية الادارة القبرصية اليونانية التي تنتحل اسم حكومة قبرص لا توضعان موضع التساؤل ، فان هذه الادارة لن تتفاوض مع الجانب القبرصي التركي على قدم المساواة وبطريقة تنحو الى تحقيق النتائج، بغية التوصل الى حل على الأسس المتفق عليها من قبل . ونفس الخطأ الكبير هذا وقع في قرار مجلس الأمن الأخير ، ٥٤١ (١٩٨٣) المتخذ في ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٣ . فقد كان هذا القرار الشيء الأخير الذى أقنعنا بأن واقع الأمور غير الدستور القائم حاليا - يحبذه الكثيرون على حسابنا .

وأقول بحزن ان القرار المطروح علينا يكرر ذلك ، بل أكثر من ذلك . وأشعر أن من واجبي اذن أن أعرب عن رد فعلنا تجاه هذا القرار غير الواقعي - ربما ليس بعبارات مطولة ؛ ويكفي أن أقول ان هذا القرار ليس مقبولا لدينا . لقد قرر المجلس

بناء على اصرار الجانب القبرصي اليوناني ، حذف فقرة تشير الى المحادثات بين الطائفتين ، كانت واردة في قرارات سابقة .

ومن ثم ترفض حكومة الجمهورية التركية لقبرص الشمالية ، للأسباب المعددة في هذه الكلمة ، هذا القرار بأكمله . ومن الآن فصاعدا سيقوم مبدأ ونطاق وطرق واجراءات التعاون بين سلطات الجمهورية التركية لقبرص الشمالية وبين قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص على القرارات التي تتخذها حكومة الجمهورية التركية لقبرص الشمالية وحدها .

وفيما يتعلق بعمليات القوة في قبرص كان موقفنا ثابتا وواضحا . لم نكن أبدا ضد عمليات وولاية القوة في قبرص ، بل كانت لدينا علاقات عمل جيدة مع القوة . ان ما أزعجنا مؤخرا حقا هو السلوك والموقف اللذان اتخذتهما بعض البلدان المساهمة بالقوات . ونرى ان الموقف السياسي الذى تتخذه البلدان المساهمة بالقوات في أية عملية صيانة سلم محددة له أثر حاسم على فعالية ، ويسر سير ، مهام صيانة السلم في الميدان . وفي الحالات التي تعمل فيها قوات الأمم المتحدة لصيانة السلم بموافقة الأطراف في النزاع ، كما هو الحال في قبرص ، يكون من الأهمية المضاعفة أن يجرى الاضطلاع بتلك العمليات بنزاهة تامة ودون أن تعرقلها أو تثقل كاهلها سياسة البلد المساهم بالقوات حيال المضمون السياسي للقضية . وبالمثل ، فان من الأمور البالغة الأهمية أن تحتفظ البلدان المساهمة بالقوات بموقف حيادى يقوم على المساواة في المعاملة بين الطرفين وعلى عدم الانحياز لجانب دون آخر في صدد القضية المطروحة وذلك شرط لازم لنجاح عملية صيانة السلم وفعاليتها . فبدون ثقة الأطراف المعنية من الصعب تصور سير عملية قوات صيانة السلم بفعالية . ولا بد من ابداء الحرص التام من جانب جميع المهتمين بالأمر على عدم اضعاف ثقة هذا الطرف أو ذاك من الأطراف الموافقة على العملية .

ان سلوك بعض البلدان المساهمة بالقوات في قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص وتصويتها على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٧/٢٥٣ وعلى قرار

مجلس الأمن ٥٤١ (١٩٨٣) ، أديا ، وانا مضطر لقول ذلك ، الى اضعاف ثقتنا في عمليات القوة . ان التقليد العريق القائم على التمسك بالنزاهة ازاء المضمون السياسي للنزاع خرقته في تلك المناسبات بعض الدول الأعضاء هذه ، بما فيها دول ممثلة هنا . ورغم اننا لا نشكك بأى طريقة كانت في حق أى بلد في ممارسة حقه السيادى في التصويت على النحو الذى يشاء على أية مسألة كانت ، نحاول أن نؤكد ان صيانة السلم هدف نبيل ، وان تحقيقه يتطلب منتهى النزاهة .

أود الآن أن انتهز هذه الفرصة لأنقل الى الأمين العام ، السيد خافيير بيريز دى كوييار ، تقديرنا العميق واعجابنا بتفانيه الكامل في السعي الى ايجاد حل دائم وعادل لنزاع قبرص . ان حكومة الجمهورية التركية لقبرص الشمالية تود أن تشيد بما أظهره السيد بيريز دى كوييار ، في السنوات الطويلة لتجاربه مع قضية قبرص من المزايا الدبلوماسية الممتازة ومن الشعور المثالي بالعدل والتفهم . ونود أيضا أن نكرر ثقتنا الكاملة فيه ورغبتنا في أن نراه يواصل مهمة المساعي الحميدة ، التي نتعهد بتقديم تعاوننا الكامل برحابة صدر في سبيل انجاحها .

ونود أن نتقدم بالتقدير والشكر أيضا الى السفير هوفو غوبي ، الذى أظهر ، بصفته الممثل الخاص للأمين العام في قبرص ، قدرة استثنائية على السير على نهج متوازن وبارع في معالجة المهام المطلوبة منه . فانهماكه بمعالجة مشكلة قبرص كامل ومخلص. ويسعدنا أن نسمع انه سيواصل القيام بدور الممثل الخاص للأمين العام في قبرص .

علاوة على ذلك ، أود أن أنقل شكرى الخالص لجميع أعضاء الأمانة العامة الذين يتناولون مسألة قبرص .

ولن أرد على الزيف الذى ينم عن وقاحة من جانب ممثل النظام العنصرى لان ما قاله تكرار تام للخطاب الذى أدلى به ذلك النظام قبل شهر ، وقد دحضه بصورة كاملة في ذلك الوقت رئيس بلادى . وسأتوخى الروح الايجابية البناءة ولن أرد على اتهاماته .

وعلى الرغم من أن لدى خمس صفحات اخرى بشأن ادعاءاته حول موضوع الاحتلال فلن أتلوها على المجلس . وأطلب منكم ، سيدى الرئيس، أن تصدروا تعليماتكم الى الأمانة العامة بارفاق هذه الصفحات الخمس ببياني في المحضر الحرفي للجلسة* .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتكلم التالي هو ممثل تركيا وأعطيه الكلمة .

السيد كيرجا (تركيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : سيدى الرئيس، اسمحوا لي أن أعبّر لكم ، بادئ ذى بدء ، عن شكرى العميق ، فقد أبديتم اثناء المشاورات الصعبة التي أدرتموها فيما يتعلق بقرار اليوم حيدة نموذجية وصبرا كبيرا . وانني أشعر بالامتنان لكم لهذا ولن انساه .

واسمحوا لي أيضا أن اتقدم بالتهاني للسيد غاوتشي الممثل الدائم لمالطة الذى أدار اعمال المجلس أثناء الشهر الماضي باقتدار كبير .

وأود أن احيي أيضا الأمين العام وأؤكد له مرة اخرى ثقة حكومتي الكاملة به .

ان القرار ٥٠٤ (١٩٨٣) قد اتخذه المجلس توا . وقد رفضته بالكامل حكومة الجمهورية التركية لمقبرص الشمالية . وفي راى حكومتي فان هذا القرار من جانب الحكومة القبرصية التركية له ما يبرره تماما . ولذا يتعين عليّ بدورى ان ابلغ المجلس برفض الحكومة التركية لهذا القرار بالكامل .

وبرفض القرار المذكور بالكامل فان ممثل الحكومة القبرصية التركية ادلى منذ بضع لحظات مضت أمام المجلس ببيان باسم حكومته مفاده انه من الان فصاعدا سوف يستند مبدأ ونطاق واساليب واجراءات التعاون بين سلطات الجمهورية التركية لقبرص الشمالية وقوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص الى أساس وحيد هو القرارات المتخذة من جانب حكومة الجمهورية التركية لقبرص الشمالية وحدها . ان الحكومة التركية تؤيد ذلك البيان وتؤكد بأن الاتصالات بين السلطات التركية في قبرص وقوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص سوف تجرى من الآن فصاعدا على أساس ذلك البيان القبرصي التركي .

ان قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص كانت قد ارسلت الى الجزيرة في عام ١٩٦٤ في أعقاب اعتداء القبارصة اليونانيين على ابناء بلدهم الأتراك . ومع ذلك

---

* سوف تصدر بسعد ذلك بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الامن .

فان وزع تلك القوة في الجزيرة لم يحقق النتائج المرجوة منها . فمنذ عام ١٩٦٤ حتى تموز/يوليه ١٩٧٤ ، وهو تاريخ وصول المجموعات التركية الى الجزيرة فان الطائفة القبرصية التركية وأعضاءها ظلوا يتعرّضون لأسوا مضايقة . ان الأحداث من هذا النوع لم تتوقف تماما الا بفضل وصول قوة السلم التي أرسلتها تركيا . هذه هي حقائق تاريخية مسجلة ولا يمكن انكارها . وأود أن أضيف ان القوات المسلحة التركية سوف تبقى في أراضي الجمهورية التركية لقبرص الشمالية بناء على طلب حكومة تلك الجمهورية حتى يتم التوصل الى حل نهائي يعترف بحقوق وأمن الطائفة التركية في الجزيرة ويضمنها .

واليوم فان قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص تراقب منطقة وقف اطلاق النار وتقدم بعض الخدمات الانسانية . وبينما تلقى هذه الانشطة التي اشرت اليها التقدير الواجب من جانب الجمهورية التركية لقبرص الشمالية ومن جانب تركيا لا ينبغي أن ننسى أن وقف اطلاق النار سوف يحترم على أية حال وان هذه الخدمات الانسانية سوف تقدم نظرا لأن هذه هي الرغبة المشتركة للجمهورية التركية لقبرص الشمالية ولتركيا .

ومن الحقائق الباقية ان وجود تلك القوة في قبرص يدل على اهتمام منظمة الأمم المتحدة بقبرص . ان القوة تؤدى بذلك مهمة سياسية لا تعترض عليها الجمهورية التركية لقبرص الشمالية ولا تركيا من حيث المبدأ . بيد أن التعبير عن هذا الاهتمام السياسي البحت وتوجيهه يجب ان تكون متفقة مع المبادئ الأساسية للقانون والعدالة . بيد أن هذا ليس هو الحال للأسف . كم مرة اضطر ممثلو تركيا والطائفة التركية في قبرص الى تكرار الحقائق التالية التي سبق أن أوضحوها في مناسبات عديدة ؟ ان جمهورية قبرص دولة أنشأتها معاهدة دولية . وان هناك معاهدة خاصة تضمن الأحكام الأساسية للدستور القبرصي . وان أحد هذه الأحكام الأساسية يحظر ادخال أى تعديل على نفس هذه الأحكام الأساسية .. ان هذه المعاهدة ملزمة ليس لقبرص واليونان وتركيا والمملكة المتحدة فحسب بل انها أيضا جزء لا يتجزأ من دستور قبرص . ان هذه الأحكام الأساسية غير القابلة للتعديل لذلك الدستور التي تضمن طابع الدولة الذى يقوم على طائفتين قد داسها بالأقدام القبارصة اليونانيون واليونان . وفي أعقاب انقلاب سنة ١٩٦٣ فان الحقوق الدستورية للقبارصة الأتراك قد ألغيت وانتهكت باستمرار . ان الادارة

القبرصية اليونانية المحضة التي جاءت بعد الانقلاب لا يمكن بموجب الدستور أو بموجب القانون الدولي أن تعتبر الحكومة الشرعية و القانونية لجمهورية قبرص حيث أن تلك الدولة تدين بوجودها للمعاهدات الدولية . ان احترام سيادة القانون ومبدا حرمة المعاهدات الدولية ينبغي أن يحظرا على الدول الاخرى ، وبخاصة الدول الضامنة ، أن تعترف بصفة الحكومة القانونية والشرعية لادارة مغتصبة للسلطة ولا يمكن أن تمثل الا الطائفة التي تنتمي اليها . هذه هي الحقائق ولن نكل من تكرارها . ولسوف ندافع عن هذه الحقائق وعن حقوق الطائفة القبرصية التركية دوما ، حيث اننا نحن الاتراك نملك وسائل الدفاع عنها .

اما الذين يصرّون ، لأسباب غير مفهومة ، على تأييد انتهاك القانون فسوف نقول لهم ان رسالتهم لن تحظى بأى مصداقية كانت في نظر الشعب التركي ولا في نظر الشعب القبرصي التركي .

ولهذا السبب فانه يؤسفني عميق الأسف ان أقول ان تأييد أى هيئة دولية من اهتمام بمشكلة قبرص ، ما دامت تلك الهيئة تدعم الاغتصاب وتؤيده ، انما يثير شك الشعب التركي بل يثير غضب الشعب القبرصي التركي .

وفي هذا السياق توجد قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص . ان وجودها هناك يعتبر دليلا على الاهتمام السياسي لمنظمة الأمم المتحدة بمسألة قبرص .

وفي نفس هذا الاطار يجب أن نفهم الرفض الكامل للقرار المذكور من جانب الجمهورية التركية الشمالية ومن جانب تركيا .

لقد تكلمت الآن عن الشك وعن الغضب . في الواقع ، من الصعب للغاية على الشعبين القبرصي التركي والتركي أن يفهما أسباب هذا التجاهل . وهذا الانتهاك المنظم للحقوق الأساسية للطائفة القبرصية التركية . وهناك في الواقع حالات قليلة نجد فيها القانون والعدالة رهنا بعملية استنتاج منطقي . وهناك حالات قليلة نجد فيها المنطق والأخلاق يتفقان مثل هذا الاتفاق . ان الدول ، مثل الأشخاص تماما ، تتعامل على أساس المنطق . والدول ، مثل الاشخاص تماما ، يجب أن تتصرف وفقا للعدالة والأخلاق ، والا سوف يضيع الانسجام في مجتمع الدول بين الادراك الواعي والامر الحتمي . كيف اذن ندهش لشك الشعب التركي وغضب الشعب القبرصي التركي عندما تمتنع الهيئات الدولية عن الامتثال لمبادئ المنطق والعدالة ؟

ويمكن أن نجد مثالا واضحا في فقرة هامة بصفة خاصة من قرار مجلس الامن ٥٤١ (١٩٨٣) ، الصادر في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ . في تلك الفقرة حرص المجلس على أن يذكر بمعاهدة الضمان في ١٦ آب/اغسطس ١٩٦٠ بعد اثنين وعشرين سنة ونصف من سريانها . وان تذكير المجلس بها يعتبر في حد ذاته حدثا هاما وايجابيا . ولكن المجلس لم يذكر بها الا لكي يهاجم اعلان الاستقلال من جانب الطائفة القبرصية التركية .

وانني ممتن للغاية للمتكلم الذى اوضح ، أثناء هذه المناقشة ، أن هذه الفقرة لا تعني انكار وجود حالات انتهاك أخرى لهذه المعاهدة . ومن الصحيح تماما أن الخطيئة الأصلية هي الانقلاب القبرصي اليوناني في ١٩٦٣ . وهذا الانقلاب الذى انتهك نفس معاهدة الضمان هذه لم ينتقده ابدا مجلس الأمن أو الجمعية العامة . وعلاوة على ذلك ، فانه بالاعتراف بالادارة القبرصية اليونانية بوصفها حكومة جمهورية قبرص قدم هذان الجهازان الدوليان غفرانا للخطيئة الاصلية وهما الآن يدينان الذين يرفضون أن تلطخهم تلك الخطيئة الأصلية .

ان اعلان الاستقلال القبرصي التركي ليس الا عملا تقويميا يستند في مشروعيته الى عدم مشروعية وعدم قانونية التدمير من جانب واحد الذى يقوم به القبارصة اليونانيون لمؤسسات

جمهورية قبرص . ووفقا لمبادئ القانون العامة ، ان هذا العمل التقويمي لا يهدف الا الى اعادة الحالة التي أنشأتها احكام الدستور الأساسية ، كما ورد في معاهدة الضمان ، اذ أن الطائفة القبرصية التركية باعلانها للاستقلال أعلنت أن هدفها الوحيد هو التوصل الى تفاهم مع الطائفة القبرصية اليونانية من أجل اعادة بناء المؤسسات المدمرة لجمهورية قبرص على أساس فيدرالي يقوم على طائفتين ومنطقتين وعلى قدم المساواة .

عندما يذكر مجلس الأمن معاهدة الضمان لعام ١٩٦٠ ليشجب الاستقلال القبرصي التركي ثم ليدخله في عالم النسيان لكي يكرم المغتصب القبرصي اليوناني ، مدمر الجمهورية القائمة على طائفتين ، يتعين عليّ أن أقول بصراحة تامة ان هذا الموقف يثير الابتسامات في تركيا ويثير الغضب لدى الطائفة القبرصية التركية . وبالنسبة الى الذين يكتفون تقليديا بالتشدق بالكلمات ، فاننا لا نصغي حتى لصيحاتهم هذه .

لكن ، أملا في أن تعود الحقيقة البسيطة الى الظهور وان يفهم الجميع أنه من المستحيل ان تنطلق من الظلم للوصول الى حل دائم يقوم على العدالة ، اسمحوا لنا أن نركز الآن على احتمالات تسوية دائمة . وفي هذا المجال تشعر حكومتي أنه من واجبها ان تحاول تبديد بعض الأوهام .

في بعض الدوائر يبدو أن هناك أملا - رغم انه لا طائل من ورائه - بأن الطائفة القبرصية التركية يمكن ان تلغي قرارها وبأنه اذا لم يحدث هذا يمكن ان تقتنع تركيا على الأقل بأن تسحب اعترافها بالدولة القبرصية التركية المستقلة . ومثل هذه الآمال لا تتعارض فقط مع التحليل السياسي البسيط للعناصر المحيطة بالمشكلة ولكنها أيضا تتجاهل تماما البنية النفسية الاجتماعية للمجتمع التركي . فنحن لا نزال لنا - لحسن الحظ - مجتمعا يجد سعادته في شعوره بالشرف والكرامة . ولا يمكن لأحد أن يخضع الأمة التركية .

منذ ١٩٢١ - وهذا تاريخ يذكره الكثيرون - ناضلنا من أجل الخروج من مأزق صعب ومنذ ذلك التاريخ التزمنا بألا نعاني من الهزيمة . بالنسبة لنا ، ان فقدان الشرف أسوأ من الهزيمة . والذين ينتظرون المستحيل عليهم ان ينتظروا الى ما لا نهاية - اذا ما كان لديهم الصبر الكافي ، ولكن الطائفة القبرصية التركية ، تؤيدها تركيا ، مستعدة للتفاهم

والتفاوض والتوفيق . ولا تفرض أية شروط مسبقة ولا يجب ان يحاول أحد أن يفرض ايا من هذه الشروط عليها .

لهذا يجب الا تركز الجهود على محاولة اذلال الطائفة القبرصية التركية والأتراك وهم لن يسمحوا بان يعيشوا أذلاء ؛ يجب أن تركز الجهود على الاجتماع معا حول طاولة التفاوض بين الجانبين الرئيسيين لجزيرة قبرص .

كلمة واحدة أخيرة ، اذا سمحتم لي . ان ذلك القرار ، رغم السابقة القانونية التي أنشأها المجلس نفسه بموجب قراره ٥٤٣ (١٩٨٣) في ٢٩ تشرين الثاني / نوفمبر الماضي ، لا يمكن للأسف أن يخفف من التوتر ويتيح الفرصة للتفاهم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل تركيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

لقد طلب ممثل قبرص السماح له بالكلام ممارسة لحق الرد ، وأعطيه الكلمة .

السيد موشوتاس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد ارغمت على الكلام ممارسة لحق الرد ، رغم ان المزاعم والتحريفات والزيف الواضح تم دحضها بالكامل مرارا وتكرارا في هذا المحفل في اجتماعات مجلس الأمن منذ ستة شهور مضت ، ثم أخيرا خلال اجتماعات المجلس من ١٦ الى ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر . وكالمعتاد ، فاني اعتقد أن البيان الذى أدلى به مواطني السيد اتلاى صادر عن معتدى طاغية ومغتصب لمنازلنا وأرضنا ان الذى يتكلم من خلال الآخرين انما يتكلم لنفسه .

اسمحوا لي أولا أن أقول انني أعتقد أنه مثال للجرأة أن يحاول المعتدى ، وهو تركيا ، والغاصب والقاهر لشعبنا ، كل شعبنا ، — اليونانيين والأتراك والأرمينيين والمارونيين واللاتينيين — والمحتل لأربعين في المائة من أراضينا ، بما يتنافى والقرارات العديدة للأمم المتحدة ، يحاول أن يتهم ضحيته باغتصاب السلطة . الى أى اغتصاب يشير الممثل التركي ؟ الى أى بلد ؟ اننا في قبرص وسنظل فيها لأننا ننتمي اليها . انها أرض أجدادنا اليونانيين والأتراك والارمينيين والمارونيين واللاتينيين من القبارصة . انها بلدنا ، رغم صغرها وسوء طالعها انها بلدنا منذ قرون عديدة .

أما تركيا فهي العنصر الغريب غير المرغوب فيه في قبرص . ووجودها هناك باعتراف السيد اوزال لمقاصد توسعية . ولضمان أمن تركيا ، الا فاسمعوا . شعب صغير تعداده نصف مليون نسمة يمثل تهديدا لتركيا القوية ؟ ما هذا الدفع الغريب والشاذ حقا .

اننا هنا في هذا المجلس لأننا نمثل الحكومة الشرعية الوحيدة لقبرص ، وهي حكومة ديمقراطية جرى انتخابها بالشكل المناسب . اننا هنا لأن العالم أجمع يعترف بنا ، وهو — مشكورا — لا يعترف بالمعتدى . ان حكومتنا حرة ، وليست صورة زائفة للديمقراطية كما هو الحال لديه . لم نقم بطرد أحد ، ولم نقم بالطبع بطرد المسؤولين القبارصة الأتراك من الحكومة ، ان الوزراء القبارصة الاتراك وغيرهم من المسؤولين ليسوا في الحكومة الآن ، ولم يكن هذا خيارنا ، بل كان بسبب التهديد الذى تعرضوا له من قبل المعتدى ، حتى يقوض حكومة جمهورية قبرص . انني أكرر أننا لم نقم بطردهم ، لكنهم أرغموا من قبل تركيا على التخلي عن مناصبهم في الحكومة وقد

فعلوا ذلك . وفي الحقيقة فاننا نتطلع الى عودتهم ونناضل من أجل ذلك . وكما صرح رئيس قبرص في الجمعية العامة في الشهر الماضي ، فاننا نرحب بعودتهم وانني أتحدى ممثل تركيا أن يقبل النظام الدستورى لعام ١٩٦٠ ان القبارصة الاتراك لم يكونوا أبدا مواطنين من الدرجة الثانية ، ولم نعتبرهم كذلك أبدا بل ان احساسنا بروح العدالة والفخر ، بمعناهما الصحيح وليس بالمعنى الذى يستخدمه ممثل المعتدى ، لم يسمح لنا بأن نفعل ذلك . انني أكرر هنا أن الطائفة القبرصية التركية تمثل جزءا ثمينا لا يتجزأ من شعبنا ، وقد عاملناهم على هذا الأساس . وعندما يكون للطائفة القبرصية التركية وهي تمثل ١٨ في المائة من شعب قبرص ، ٣٠ في المائة من مناصب الخدمة المدنية و ٤٠ في المائة من مناصب الشرطة والحرس الوطني ، فمن الصلف أن يتحدث أحد عن القهر أو عن الشعب غير المرغوب فيه . صحيح ان الطائفة القبرصية التركية عانت الكثير ولكن ذلك كان نتيجة للسياسات الانفصالية الانعزالية المسببة للخلاف التي اتبعها قادتهم . وأعضاء المجلس لهم الخيار فأمامهم من ناحية ما قدمه ممثل المعتدى وأمامهم من ناحية أخرى أعلى سلطة مستقلة ، وأقصد بها أميننا العام الحصيف وانني اقتبس مرة أخرى من تقريره لعام ١٩٦٥ الذى أعتبره ردا مفحما على هذا الكذب حيث قال :

" لقد التزم الزعماء القبارصة الاتراك موقفا جامدا ضد أية تدابير قد تتضمن جعل أعضاء الطائفتين يعيشون ويعملون معا أو قد تضع القبارصة الاتراك في حالة يتعين عليهم فيها الاعتراف بسلطة مندوبي الحكومة . . .
وكانت النتيجة سياسة تبدو متعمدة للعزل الذاتي من جانب القبارصة الأتراك . . . " ومضى قائلا ، " ان الصعاب التي يعاني منها السكان القبارصة الأتراك هي نتيجة مباشرة لسياسة العزل الذاتي التي تنتهجها القيادة وتفرضها بالقوة على بقية الأفراد " (S/6426, Para. 106)

تكلم الممثل التركي عن الوحدة مع اليونان ، وليس سرا ان حق تقرير المصير الذى طالب به القبارصة أثناء سنوات الاستعمار كان يهدف الى تحقيق هذه الوحدة . وسجلات الجمعية العامة موجودة ولا سبيل الى التشكيك فيها . ولكن ماذا عن اليوم ؟

توجد الآن دولة مستقلة ذات سيادة ، غير منحازة ، عضو في الأمم المتحدة تناضل حتى تظل كذلك بالرغم من أعمال الابادة التركية ضد شعبنا . لقد أعلن مجلس ممثلي هذا الشعب في ٢٠ ايلول/سبتمبر ١٩٧٩ وفي ٢ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨١ ما يلي :

" ان مقصده الذى لا يحيد عنه هو الاستقلال الكامل ، ورفض أى حل يلغي هذا الاستقلال أو يحاول بأية طريقة ضم كل أو بعض اراضي جمهورية قبرص الى أى بلد آخر . ورفض أى تقسيم أو اعلان أى جزء من قبرص دولة مستقلة " .

أعتقد انني قد وفيت مسألة الوحدة مع اليونان حقها . أما مسألة محاولة تقطيع الأوصال والعزلة فيجب على الممثل التركي أن يوضحها .

وكما أوضحت من قبل فقد قبلنا دوما المساواة بين جميع المواطنين . قبلنا أن يكون لكل شخص صوت وأن يكون الجميع سواء أمام القانون ، وان من حقهم الحصول على معاملة متساوية وعلى فرص متكافئة . ولكننا لا نقبل المساواة العددية . لا نقبل أن يتساوى ١٨ في المائة ، هم الطائفة القبرصية التركية مع ٨٢ في المائة هم القبارصة اليونانيون .

وهذا النمط من التساوى العددى يقتلع جذور كل مبدأ ديمقراطي . ويخلق في الواقع عدم المساواة التي تخل بدورها بالتوازن الذى ينبغي أن يقوم عليه النظام الفيدرالي . ان ادعاءات الأتراك بأن هناك اتفاقا بين شريكين وشعبين يشكلان الاتحاد ويعيش كل منهما في المناطق الخاصة به في ظل ادارة دولته الاتحادية الخاصة به انما هو تشويه لاتفاق مكاريوس دنكتاش الموقع في سنة ١٩٧٧ . وعلاوة على ذلك فان اشارة قرارات الامم المتحدة بشان قبرص الى أنه ينبغي اجراء المحادثات ، "على قدم المساواة" انما تبين ان المفاوضات ينبغي أن تتم بحرية ودون تعويق أى جانب في الحوار بين الطائفتين ولا تحدد مسبقا أو تفرض طبيعة الحل الذى يجب ان يقوم على قرارات الأمم المتحدة .

لقد أشار الممثل التركي الى المحادثات بين الطائفتين وهي سجل من الوعود التي لم يوف بها ، وانكار لالتزامات رسمية قطعت . هذا هو تاريخ المحادثات بين الطائفتين ، التي وضعت على الرف ، ولم تكن حرة كما طالبت بذلك قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ولكنها بدلا من ذلك كانت تجرى تحت ضغط قوات الاحتلال . لقد نفذت بانتظام بينما كانت المحادثات تجرى - الى تشديد قبضتها العسكرية الخانقة على المنطقة المحتلة واتمام أهدافها التقسيمية . وبينما كانت تركيا تتظاهر بمسايرة المحادثات اتخذت منها ستارا من الدخان ودرعا لتضليل واسكات المجتمع الدولي مستهدفة بذلك كسب الوقت لتستكمل أهدافها الخبيثة ضد سلامة أراضي جمهورية قبرص ووحدتها .

وقد تتساءل أنقرة عندما تواجه بعدم التزامها بقرارات الأمم المتحدة: "لماذا تشككوننا" هناك محادثات طائفية داخلية تجرى الآن . فعلينا أن ننتظر ونرى نتيجتها قبل أن نسحب قواتنا .

وفي الوقت ذاته ، رأينا بالطبع من خلال السياسات العقيمة وسياسات الاملاء ان المحادثات لا تؤدى الى أى شيء . وبعبارة اخرى ، كانت المحادثات مفيدة لتركيا مادامت تجرى داخليا وتحمل تعبيرا عن نتيجة مأمولة بالنسبة للمجتمع الوطني والضحايا

القبض ازاء العدوان التركي . وفي هذه العملية التي لا نهاية لها قدمت حكومة قبرص تنازلات مؤلمة رغبة منها في الخروج من المأزق الذى أوجدته تكتيكات أنقرة التسويفية وتشددها في الرفض .

وقد سئلنا أولا :

" لماذا لا تكونون واقعيين . لا تأبهوا بقرارات الجمعية العامة ومجلس الامن التي حددت بانه ينبغي ان يتم اولا انسحاب القوات المحتلة ووقف التدخل الاجنبي في جمهورية قبرص ، ثم بعد ذلك يتم اجراء مفاوضات بشان النواحي الداخلية للمشكلة . اقدموا على تصرف مرض لتركيا ، واقبلوا التفاوض ، وتغلبوا على خداع الاتراك الذين يدعون انهم على استعداد للتفاوض على حل يتفق مع قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن " .

وتجاهلنا خداع الاتراك وقبلنا التفاوض دون المطالبة - كما كان يحق لنا ذلك بمقتضى الميثاق والقانون الدولي وقرارات الامم المتحدة - بالانسحاب المسبق لقوات الاحتلال . فماذا حدث بعد ذلك ؟ تقدم الجانب التركي بطلب ووعد اخرين : ان حكومة قبرص عليها أن تقبل مسبقا أن يكون حل الجانب الدستورى للمشكلة حلا فيدراليا واذا ما حدث ذلك فعندئذ ، كما وعدوا ، سيحدث تقدم سريع نحو حل وسحب القوات التركية .

وعندما اخذت حكومة قبرص بالنصيحة والدعوات الشديدة التي وجهها الأمين العام للأمم المتحدة والحكومات التي بوسعها أن تمارس نفوذا على تركيا ، اعترضتنا - كما كان ذلك متوقعا - مجموعة اخرى من المطالبات المقترنة بتأكيد مغر : اذا كانت حكومة قبرص تقبل فقط أن ينفذ الحل الفيدرالي المتفق عليه للمسالة الدستورية على أساس ثنائية المنطقة وليس النهج المتعدد الأقاليم الذى تفرضه حكومة قبرص ، فاننا نكون قد اقتربنا حقيقة من التوصل الى اتفاق ومن سحب قوات الاحتلال . ومرة اخرى قدمت نداءات وحجج للمزيد من التنازل من طرف واحد ، مقترنة بتأكيدات لتحقيق تقدم سريع نحو حل يقدمه من كانوا في موقف يمكنهم من التأثير على أنقرة . ولما كانت حكومة قبرص راغبة

في أن ترى نهاية للمأساة والمعاناة اليومية لشعبنا من يونانيين وأتراك على حد السواء فقد استمعت لهذه النداءات ، وقبلت مرة اخرى أن تتمشى مع خدعة الجانب التركي .

ولكن واحسرتاه ، بمجرد أن حصل الجانب التركي على التنازل الجديد من جانب حكومة قبرص ، فانه كما سبق وفعل من قبل في حالة الاتفاق الانساني الذى وقع في آب/اغسطس ١٩٧٥ ، بدأ يخلق مأزق جديد في المفاوضات وطالب بتحديد بالمزيد من التنازلات من الجانب الاخر، بينما لم يقدم هو أى تنازل . هذه هي اذن القصة المؤلمة للمحادثات بين الطائفتين . ان تلك المحادثات لم تكن حرة كما دعت الى ذلك قرارات هذا المجلس الموقر. انها كانت مفاوضات على أسنة الحراب . انني أتحدى ممثل تركيا ان يتجزأ بالاشارة الى خطوة تبادلية واحدة اتخذتها حكومته لتمتثل الى اى من أحكام قرار الجمعية العامة ٣٢١٢ (د-٢٩) المؤيدة بالقرار ٣٥٦ (١٩٧٤) وهو قرار صوتت تركيا ذاتها لصالحه .

لقد تحدث الجانب التركي عن قانون الاغلاق . انني مدين بالشكر لمواطنيي لتذكرهم بأنني درست القانون . ان سالب أرضنا المعتدى الذى اقتلع شعبنا من دياره وأرضه وأتى بمستوطنين لتغيير السمة السكانية لبلدى لم يعد من حقه المطالبة بمثل هذا الدفاع لانه كما قال " وفقا لقانون العدل" - ونحن نتفق الى هذا الحد - لم تأت تركيا الى المشكلة بيد نظيفة . فقد كانت يديها في الحقيقة ملطخة بالدماء وتعمل على ابادة الجنس . وهذا مجال برعوا فيه .

لقد كان ينبغي للجانب التركي ان يقوم بمزيد من البحث في الكتاب الذى اقتطفوا منه . فهذا الكتاب ليس بحجة ولا هو بموضوعي . والاقتباسات التي يحتويها صادرة بدافع أهداف سياسية لا صلة لها بالحقيقة . ان الاقتباس المحدد المنسوب الى كبير الاساقفة مكاريوس ، اقتباس كاذب وخبيث . ان قامة كبير الاساقفة مكاريوس عظيمة بحيث لا يمكن المساس بها بافتراءات واكاذيب رخيصة كتلك التي ظل الجانب التركي يرددها بصورة تثير الغثيان .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اعطي الكلمة لممثل اليونان لممارسة حق الرد .

السيد دونتاس (اليونان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعترف بعجزى عن متابعة تلاوة الجانب التركي الطويلة والمملة والخارجة غالبا عن السياق للمقالات الصحفية والبيانات والخطب والعروض المبهمة .

لقد ظلوا يرددون هذه النغمات طوال السنوات . وقد تم الرد عليها ، والردود مثبتة في المحاضر .

ولكنني مضطر ان استرعي انتباه المجلس الى الجزء الاخير من كلمة السفير كيرجا الذى تضمن بيانات ادلى بها بطريقته المعهودة ، طريقة الزهو والغرور التي تصبغ تصرف غير الحضريين . ونحن نعتبر هذه البيانات تهديدات مقنعة لسلم منطقة جنوب شرقي البحر الابيض المتوسط ؛ وادعو اعضاء المجلس الى قراءتها بامعان تام ، وأود ان اؤكد لهم انه اذا كان لدى تركيا والشعب التركي شعور بالشرف — على الاقل فان شعب اليونان لديه شعور بالشرف — واذا كانت هذه البيانات ستنفذ وهذه التهديدات ستتحقق ، فان السلم سيتعرض لخطر جسيم في منطقة البحر الابيض المتوسط .

وأود ايضا ان استرعي انتباه بعض الحكومات والسلطات التي ما برحت طوال

سنوات ، متذرعة بذريعة الحيدة ، تولي نفس المعاملة للمجرم والضحية ، وبمسلك الحيدة الكاذبة هذه تتيح للسفير التركي فرصة التجاسر بالحضور الى المجلس واطلاق التهديدات المستترة ضد بلدى . واعتقد ان هذه الهيئة الدولية ذات المكانة السامية يجب ان تأخذ بكل جد الاقوال التي وردت في الجزء الاخير من بيان السفير كيرجا .

الرئيس(ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ليس هناك متكلمون آخرون . وبذلك يكون مجلس الامن قد انهى المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول الاعمال .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٥